



برنامج المسار الوظيفي للعاملين بقطاع مياه الشرب والصرف الصحي



دليل المتدرب

البرنامج التدريبي لمحاسبات ومراجع مالي

مقدمة تحليل مالي - الدرجة الثالثة



تم اعداد المادة بواسطة الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي
قطاع تنمية الموارد البشرية - الادارة العامة لتخطيط المسار الوظيفي V1 24-7-2014

الفهرس

.....2.....	اولا : مفهوم التخطيط المالي
.....4.....	ثانيا : الاطار العام لمفهوم الموازنة
.....10.....	ثالثا : أهمية الموازنة في التخطيط
.....13.....	رابعا : هرم التخطيط
.....15.....	خامسا : الخصائص النوعية والعناصر الأساسية للمعلومات المحاسبية:
.....17.....	سادسا : التوجيهات العملية للمحاسبة المالية:
.....21.....	سابعا : مقدمة في التحليل المالي
.....25.....	ثامنا : الأساليب المختلفة للتحليل المالي
.....49.....	تاسعا : علاقة التحليل المالي بالتخطيط المالي
.....50.....	عاشرا : تحديد الإنحرافات عن الموازنة
.....51.....	حادي عشر : توضيح النتائج المرتبطة بالإنحرافات عن الموازنة
.....57.....	ثاني عشر : قرارات فحص الإنحرافات
.....62.....	ثالث عشر : انعكاس متابعة الإنحرافات على عملية التخطيط المالي
.....68.....	ملخص النسب المستخدمة في مجال التحليل المالي

اولا : مفهوم التخطيط المالي

مفهوم التخطيط المالي financial planning :-

يستخدم التنبؤ المالي لتحديد وتكوين الخطط المالية ، باعتباره الأساس المستخدم لتحديد الاحتياجات اللازمة لتنفيذ الخطط ، وتتطلب هذه الخطط اعداد مجموعة من الموازنات التقديرية أهمها الموازنة النقدية . وفي اطار معالجتها لموضوع التخطيط المالي سوف نتناول بالشرح والتحليل العناصر التالية:

١ - مفهوم التخطيط المالي.

٢ - متطلبات التخطيط المالي.

٣ - أدوات التخطيط المالي وأهمية الموازنات.

٤ - تخطيط الأرباح باستخدام تحليل التعادل والرفع التشغيلي.

1- مفهوم التخطيط المالي:-

ترجع أهمية التخطيط المالي إلي ضرورة الربط المسبق بين قرارات الاستثمار وقرارات التمويل التي تتداخل وتتفاعل معا بشكل كبير و تقوم العملية التخطيطية على تحديد الهدف والتنبؤ . وإذا كان الهدف هو تحقيق مستوي معين من الأرباح ، فإن التنبؤ هو الأداة التي تستخدم في تحديد كل من الروافد المختلفة لتحقيق هذا التقدم في مختلف الإدارات والأعمال الخاصة بالمنشأة.

وفي سبيلنا لتحقيق ذلك يمكن تحديد خطوات لعملية التخطيط وهي :

(أ) تحليل كافة البدائل المتاحة أمام المشروع في مجالات الاستثمار والتمويل واختيار أنسب البدائل.

(ب) التنبؤ بالنتائج المترتبة على القرارات التي يتم اتخاذها بحيث يتم الربط بين القرارات الحالية والقرارات المستقبلية.

(ج) وضع خطة مالية متكاملة تشمل كافة مجالات الاستثمار والتمويل الخاصة بالمنشأة وتنطوي هذه الخطة على مجموعة القرارات التي يتم اختيارها في ضوء الخطوات السابقة.

(د) تقييم الأداء الفعلي في ضوء أهداف الخطة المالية السابق إقرارها.

هذا وقد يكون التخطيط المالي طويل الأجل أو قصير الأجل. ويتراوح التخطيط المالي طويل الأجل بين 3 : 5 سنوات ويمكن أن يصل إلي عشر سنوات في بعض الصناعات كصناعة المنافع العامة ، وتساعد الخطط المالية طويلة الأجل على وضع السياسات المالية للمنشأة. وفي ضوء هذه السياسات يتم إعداد الخطط المالية قصيرة الأجل،

وبصفة عامة تركز الخطط طويلة الأجل على العناصر التالية:-

(أ) كيفية تنفيذ خطط الاستثمار بالمنشأة.

(ب) البرامج والأبحاث الخاصة بتطوير منتجات الشركة.

(ج) مصادر الحصول على الأموال وكيفية سداد الأعباء المترتبة عليها.

(د) خطط الاندماج مع شركات أخرى وخطط الإستثمار في البعض الآخر.

ويمتد التخطيط قصير الأجل لفترة تغطي العام فقط ، وتتصف هذه الخطط بالتفصيل ، وتعتمد على إعداد مجموعة من القوائم التقديرية للموازنة التقديرية المتوقعة وقائمة الدخل المتوقعة

2- متطلبات التخطيط المالي الجيد.

يتوقف نجاح الخطة المالية على عدد من العوامل أهمها :

(أ) دقة عملية التنبؤ :

تتصف عملية التنبؤ بالصعوبة وتكمن هذه الصعوبة في تعدد جوانبها . إذ أنه هناك ضرورة لوضع تصورات بشأن كل من : الظروف المحيطة بالمشروع كمعدل التضخم ، والمعدلات الحالية والمتوقعة للنمو الإقتصادي، ومدى توافر المواد الخام والمعدات الرأسمالية ، وأسعار العملات المختلفة ، و ذلك بجانب الظروف الداخلية للمشروع والمتغيرات المرتبطة بالخطة . ومن شأن دراسة ظروف المشروع الداخلية والظروف الخارجية المحيطة عن القيام بعملية التنبؤ أن يساعد المخطط المالي على الوصول إلي تحليل دقيق يمكن من التنبؤ بالمخاطر التي يحتمل أن يواجهها المشروع في ظل البدائل المختلفة للاستثمارات ومصادر التمويل.

(ب) الوصول إلي أفضل خطة مالية ممكنة:-

لا يوجد تصور نظري مسبق يمكن للمخطط المالي أن يعتمد عليه لتحديد أفضل خطة مالية معينة على غيرها من الخطط الأخرى ، وتحدد أفضلية الخطط بالمشروع والمرتبطة بكل بديل ، وفي ضوء هذه الدراسة يتم اختيار البديل الأفضل.

(ج) مراجعة ومتابعة الخطة المالية:-

بعد اختيار الخطة المثلى ، ثمة ضرورة لمتابعة التقديرات التي يتم على أساسها بناء الخطة المالية . إذ قد تحدث تغيرات في الظروف التي اعدت في ظلها التقديرات مما يستلزم تعديلها ، وتستخدم الخطط المالية أيضاً كأداة لتقييم الأداء الفعلي . حيث يتم مقارنة الأهداف بالنتائج الفعلية وتحديد الإنحرافات والعمل على علاجها على أن يراعي ذلك التغيرات في البيئة المحيطة للمشروع (تغير مثلا من رواج أو كساد أو العكس).

3- أدوات التخطيط المالي :-

كما سلف الذكر قد تكون الخطط المالية قصيرة الأجل ، وأدواتها في ذلك الموازنة النقدية التقديرية وقوائم الدخل وقائمة المركز المالي المتوقعة ، أو قد تكون طويلة الأجل وتعني بتحقيق أهداف الشركة لفترات مستقبلية .

ثانيا : الاطار العام لمفهوم الموازنة

١ مفهوم الموازنة التخطيطية :

تعتمد الإدارة العلمية الحديثة في إدارة المنشأة على اساليب مختلفة يتم بمقتضاها العمل على تأكيد الإستخدام الامثل للطاقات المادية والبشرية وتنمية اكبر قدر من المواد وذلك في سبيل تحقيق أهداف المشروع الذي هو جزء من أهداف المجتمع.

وأسلوب الموازنة يتطلب وضع تقديرات لتخطيط الموارد والإستخدامات لفترة مالية مستقبلية وذلك على أساس الظروف المحيطة بالمنشأة والمتوقع سريانها خلال تلك الفترة ثم العمل على مراقبة التنفيذ الفعلي للخطة الموضوعية في سبيل العمل على تحقيق الأهداف. فإذا ما انحرف التنفيذ الفعلي عن الخطة المرسومة فإن الإدارة تتخذ القرارات المصححة في الحال حتى لا يتراكم الضياع وتزداد الخسائر.

ومن ثم فالموازنة تتطلب:

١. تخطيط ورسم سياسة منسقة للمستقبل.

٢. تنفيذ الخطة والرقابة عليها.

٣. اتخاذ القرارات المصححة لأي إنحرافات حتى يمكن علاج مسبباتها وبذلك تعمل المنشأة وهي في امان من الوقوع في عوامل عدم الكفاية. ومن ثم تتفادى الانهيار أو الفشل في تحقيق أهدافها عن طريق الاستعداد المسبق لمواجهة المعوقات المنتظرة التي لا يتم التفكير فيها الا في ضوء تخطيط عمليات الوحدة.

ولا يقتصر تطبيق أسلوب الموازنة على أنشطة معينة بالذات بل يمتد إلى كل فرع وإلى كل قطاع مهما كان نشاطه. فأسلوب الموازنة يطبق في المنشآت الصناعية والزراعية والتجارية والخدمية. وكل ما في الامر يخضع كل فرع من الفروع السابقة في تخطيط نشاطه إلى درجات متفاوتة من الدقة والتحكم.

ويرجع تفاوت درجة الدقة والتحكم إلى إختلاف ظروف كل وحدة أو كل نشاط سواء كانت تلك الظروف متعلقة بالمنشأة أو مرتبطة بعوامل خارجية.

ويختلف أسلوب الموازنة في ظل النظام الإقتصادي المخطط (الإشترائي) عنه في ظل النظام الإقتصادي الراسمالي من حيث مدى ارتباط خطة الوحدة الإقتصادي بالخطة العامة للدولة. ففي ظل النظام الإقتصادي المخطط (الإشترائي) ترتبط خطة الوحدة ارتباطاً وثيقاً بالخطة العامة للدولة. وهذا الارتباط لا يتواجد بنفس الدرجة إذا كانت المنشأة تعمل في ظل النظام الراسمالي. وبخلاف هذا الفارق فإن فكرة التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات المصححة مطبقة في النظامين .

ومن الناحية التاريخية بدأت فكرة إعداد الموازنات منذ القدم حيث كانت الحكومات المركزية تعد الموازنات عن طريق مصروفاتها الحكومية وإيراداتها المختلفة. وقد امتدت بعد ذلك إلى المشروعات الإقتصادية وكانت الموازنة تعبر عن الإيرادات والمصروفات ليس فقط من ناحية الأنشطة الإقتصادية ولكنها كانت تضم في طياتها العمليات

الخاصة بصاحب المشروع. وعندما تطورت المشروعات وظهرت الشركات بأنواعها التي أدت إلى انفصال الإدارة عن الملكية قامت الوحدات الاقتصادية في تطبيق الموازنة على أنشطتها الاقتصادية التي تشعبت وترتب على ذلك كبر حجم الموازنة حتى تتمكن من تحقيق الرقابة واتخاذ القرارات المناسبة.

وهناك تعاريف مختلفة للموازنة التخطيطية يعبر كل منها عن وجهة نظر معينة واهمها ما يلي:

١. تم تعريف الموازنة التخطيطية بأنها خطة مستقبلية معبراً عنها في صورة كمية- وفي الغالب في صورة مالية- وتغطي فترة زمنية معينة في الغالب سنة مالية ويطلق على الموازنة التخطيطية للمشروع خطة الربح، حيث أنها تمثل خطة مستقبلية لتحقيق هدف الربح للمشروع.

ويلاحظ على هذا التعريف أنه أشار إلى الموازنة بالجمع بين الصفة الكمية والمالية معاً وبذلك تكتمل فاعلية الموازنة لتأدية الغرض منها، إلا أنه أشار للموازنة التخطيطية بأنها خطة الربح للمشروع وهو ما يؤخذ على التعريف لأن الموازنة التخطيطية ليست خطة تهدف إلى تحقيق هدف الربح فقط، بل لابد أن تؤخذ في الاعتبار جميع أهداف المشروع بما فيها هدف الربح.

٢. ويمكن تعريف الموازنة التخطيطية بأنها قائمة مالية أو كمية تعد مقدماً لفترة محددة من الزمن، تعبر عن السياسات التي تتبع خلال تلك الفترة لتحقيق أهداف معينة.

ويلاحظ على هذا التعريف أنه عبر عن الموازنة بأنها " قائمة" في حين أن الموازنة تشمل عدة قوائم أو جداول ، وليست قائمة واحدة تمثل تقديرات مسبقة كخطة للعمليات والسياسات المستقبلية التي سوف تتبعها المنشأة.

٣. وهناك تعريف للموازنة بأنها أداة علمية لتحديد إطار التوازن العيني والمالي والنقدي لعمليات المنشأة لفترة أو لفترات قصيرة أو طويلة في المستقبل سواء كانت هذه المنشأة تقوم بنشاط صناعي أو زراعي أو تجاري أو مالي أو تؤدي خدمات خاصة أو عامة ، وسواء كانت المنشأة مشروع فردي أو شركة خاصة أو عامة أو جهاز أو وزارة أو هيئة أو إدارة حكومية أو سواء كانت هذه المنشأة تمارس نشاطها في ظل نظام إشتراكي أو رأسمالي.

ويلاحظ أن هذا التعريف لم يتعرض لأغراض الموازنة وإستخدامها في التخطيط والرقابة ، فهو وإن تعرض للتخطيط فقد تجاهل الرقابة التي تمثل الشق الثاني للموازنة، حيث أن التخطيط لابد وأن يتبعه متابعة للتنفيذ الفعلي وذلك لبيان وإظهار الإنحرافات.

٤. و تعريف آخر للموازنة بلقن الموازنة التخطيطية هي الصورة الكمية المعبرة عن خطط الإدارة، والموازنة الرئيسية هي تلخيص لأهداف الوحدات الفرعية للمشروع من مبيعات وإنتاج وتمويل وهي أهداف كمية للمبيعات والإنتاج والأغراض الأخرى.

حيث تشمل الموازنة الرئيسية عادة قائمة الدخل المتوقع والميزانية وقائمة المتحصلات والمدفوعات النقدية، والجداول المساعدة، وهذه القوائم هي نهاية لسلسلة خطط وقرارات تتسم بالتفصيل ودقة النظر لمستقبل المنشأة.

ويلاحظ أيضاً أن هذا التعريف أغفل الرقابة تماماً حيث اعتبر الموازنة مجرد أداة تخطيط فقط، في حين أن الموازنة هي تخطيط وقياس تحدد على أساسه الإنحرافات وهي الوظيفة الرقابية للموازنة، وذلك حتى يتسنى للإدارة معرفة أوجه القصور ووسائل علاجها.

٥. وتعريف آخر يعرف الموازنة " أنها عبارة عن خطة عينية ومالية ونقدية شاملة، تغطي جميع مجالات النشاط في المنشأة لمدة محددة مقبلة من أجل تحقيق أهداف وأغراض معينة.

ويلاحظ على هذا التعريف أنه تعريف شامل للموازنة حيث جمع بين الجانب التخطيطي ووسيلة تحقيق الأهداف، إلا أنه لم يتطرق إلى الجانب السلوكي في إعداد الموازنة.

وفي ضوء ما سبق يمكن تعريف الموازنة بأنها أداة يتم بمقتضاها إعداد تقديرات كمية ونقدية لبرامج أنشطة المشروع عن فترة قادمة في شكل خطة شاملة يتفق عليها ويرتبط بها المسؤولون والمنفذون وذلك في ضوء متطلبات المنشأة، ويتم اتخاذها هدف يتم على أساسه متابعة النتائج الفعلية خلال التنفيذ حتى يمكن إتخاذ الإجراءات المصححة للإنحرافات.

مما سبق يمكن بيان الخصائص العامة للموازنة التخطيطية فيما يلي:

- ١ تعتبر ترجمة لأهداف المشروع خلال فترة مستقبلية.
- ٢ تعتمد في إعدادها على متطلبات وظروف المنشأة وذلك في ضوء الخطة العامة للدولة (خاصة في القطاع العام)، (أو الأعمال).
- ٣ تعتبر أداة تخطيطية بما تشمله من ترجمة لأهداف المشروع وتقديرات كمية ونقدية لأوجه النشاط المختلفة.
- ٤ تعتبر أداة رقابية على النتائج الفعلية وذلك من خلال تحليل الإنحرافات واتخاذ القرارات المصححة في معالجة هذه الإنحرافات.
- ٥ تحمل في طبيعتها عنصر الالتزام حيث يرتبط بها كل من المسؤولين والمنفذين.
- ٦ تعد أداة للتنسيق فيما بين خطط الأقسام والإدارات الفرعية بعضها البعض بغرض تجنب التعارض فيما بينها، وهي تعمل أيضاً على التنسيق بين الموازنات الفرعية في مجموعها وبين الأهداف العامة للوحدة.
- ٧ تعد أداة للتحفيز وذلك من خلال تحفيز الأفراد لتحقيق أهداف المنظمة التي تشملها الموازنة.
- ٨ تحقيق عنصر الاتصال المستمر بين مختلف عمليات النشاط وبين المستويات الإدارية المتعددة التي تعمل على تنفيذ الخطة الموضوعية.

ونظراً لأهمية الموازنة التخطيطية كأداة تخطيط ورقابة، فقد اقتضى ذلك ضرورة الاهتمام بها منذ مراحل إعدادها في مراحلها التمهيديّة وحتى صورتها النهائيّة، حيث تؤدي دقة الإعداد إلى جدية الاهتمام بالناحية التخطيطية لتحديد الأهداف المرجوة، ومن ذلك يتم الحصول على أساس عادل للرقابة والحكم على التنفيذ الفعلي.

2- تقسيم الموازنة التخطيطية

يمكن بيان تقسيمات الموازنة التخطيطية وفقاً لما يلي:

أ - تبعاً لموضوع المعاملات:

تنقسم الموازنات في النظام المحاسبي الموحد إلى:

1- موازنة عينية:

وهي توضح البرنامج الإنتاجي للمنشأة مرتبطاً بالطاقة الإنتاجية ومشتتلاً على المستلزمات السلعية والخدمية والاحتياجات من القوى العاملة ويعبر عن ذلك في شكل وحدات عينية دون ترجمتها إلى قيم نقدية.

2- موازنة مالية

وهي تمثل ترجمة مالية للموازنة العينية بالضرب في الأسعار، كما توضح الخطة التمويلية للوحدة.

3- موازنة نقدية:

تشتمل على المقبوضات والمدفوعات النقدية للمنشأة وما يرتبط بها من فائض أو عجز نقدي. وهي تمثل مراحل اعداد الموازنة.

ب - تبعاً لطول الفترة الزمنية التي تغطيها الموازنة التقديرية إلى:

1- موازنة طويلة الأجل:

وتشمل أكثر من فترة زمنية وغالباً ما تكون موجزة.

2 - موازنة قصيرة الأجل:

وترتبط بفترة زمنية واحدة، وتكون تفصيلية.

ج- تبعاً لنوع النشاط الإقتصادي أو العمليات التي تمثلها:

1- موازنات النشاط الجارى وتشمل:

- موازنة المبيعات.

- موازنة مستلزمات الإنتاج من مواد واجور مباشرة ومصاريف صناعية غير مباشرة.

- موازنة المخزون وبرنامج الإنتاج.

- موازنة المصروفات البيعية والمصروفات الإدارية.

- قائمة التدفقات النقدية التقديرية.

- قائمة الدخل التقديرية لتوضيح تقديرات الربحية.

- قائمة المركز المالي التقديرية لتوضيح المركز المالي خلال الفترة القادمة.

2- موازنة رأسمالية:

لتوضيح السياسة الاستثمارية للوحدة ووضع برنامج الاستثمار وتختص بالتكوين الرأسمالي والاستثماري وغالبا ما تختص بالأجل الطويل، وتتطلب انفاق مبالغ كبيرة.

د- تبعا للشمول:

1- موازنة رئيسية:

تشمل كافة أوجه النشاط بصورة مختصرة.

2- موازنة فرعية:

تشمل احد فروع النشاط وهي اكثر تفصيلا.

هـ - تبعا للمرونة:

1- موازنة ثابتة:

تعد على أساس مستوى واحد ثابت من النشاط.

أي أن الموازنة تعد وفقا لمبدأ الثبات حيث يفترض وجود مستوى واحد ثابت من النشاط، وفي ضوء هذا المستوى الثابت تعد جميع التقديرات الخاصة بالموازنة. وإذا تغير المستوى فإن الرقابة قد تفقد فاعليتها لإختلاف المستوى الفعلي للنشاط عن المستوى المخطط.

ويستخدم هذا النوع من الموازنات في:

- الإقتصاديات المخططة (الإشترائية) والتي لا يكون للمنشآت المختلفة فيها حرية التجاوب مع ظروف السوق بل تنفذ ما يملى عليها من اجهزة التخطيط.
- السوق الثابتة التي يمكن فيها تحديد حجم الإنتاج بدقة ومقدما نظراً لثبات الطلب على المنتج.
- السوق الاحتكارية وبالتالي فإنه يمكن للوحدات تحديد إنتاجها طبقاً لما تريد دون دخل لتقلبات السوق أو التعرض لعنصر المنافسة.
- الموازنة العامة للدولة: حيث تلتزم الوحدات الإدارية بالوزارات بالإعتمادات المخصصة لها وإستخدامها في الأوجه المحددة.

ويوجه للموازنة الثابتة الانتقادات التالية:

- عدم مواجهتها لتغير الظروف.

- انه حتى بالنسبة للموازنة العامة للدولة فإن فيها بعض المرونة من حيث امكانية الإعتماد الاضافى أو النقل من بند لآخر أو من باب إلى اخر وذلك طبقا لقواعد اللوائح الحكومية.
- إذا كان مستوى الأداء صعب التحقيق فإنه يؤدي إلى آثار سيئة لدى المنفذين مما يؤدي إلى هبوط الروح المعنوية والإحباط.

2- موازنة مرنة أو متغيرة

وهي تعد على أساس عدة مستويات من النشاط طبقا للتقلبات المتوقع حدوثها خلال فترة الموازنة.

و- تبعا للمستوى الذى تعد على أساسه إلى:

- موازنة تقديرية للمنشأة.
- موازنة عامة للدولة.

تعد الموازنة التقديرية للمنشأة على أساس مستوى الوحدة.

اما بالنسبة للموازنة العامة للدولة فهي محاولة لتوفير البيانات اللازمة للرقابة المالية على النشاط الحكومى أو النشاط العام، وكذلك التعرف على مدى مساهمة الخطة فى زيادة الدخل القومى ، ويمكن توضيح أكثر للفرق بين الموازنتين فى النقاط التالية:

- فى الوحدات الإقتصادية (المنشآت) تتحدد الموارد أولا وفى ضوئها تحدد النفقات. اما فى الموازنة العامة للدولة لتغطية هذه النفقات.
- تسعى الوحدات الإقتصادية إلى تحقيق اقصى فائض أو ربحية ممكنة، وهناك علاقة سببية بين الايراد والانفاق.
- بينما تسعى الحكومة إلى تحقيق اقصى خدمات ومنفعة للشعب، لا توجد علاقة سببية مباشرة بين الايراد والانفاق.
- تمثل موازنة المنشأة اداة للتنسيق بين الاقسام والإدارات المختلفة فى المشروع.
- اما موازنة الدولة فتسعى بين المصالح والإدارات الحكومية المختلفة.
- يتم تعديل الموازنة التقديرية للمنشأة طبقاً لما يسفر عنه متابعة التنفيذ وما تقضى به المرونة حتى لا تضيق فرصا معينة على المنشأة بينما لا يجوز التعديل فى الموازنة العامة للدولة بعد إعتمادها من السلطة التشريعية، فلا يجوز النقل من باب إلى باب الا بعد الرجوع للسلطة التشريعية.
- تتم الرقابة فى الوحدات الإقتصادية من خلال إدارة المنشأة والمدير المالى ومدير إدارة الموازنة والمتابعة.
- أما بالنسبة للموازنة العامة للدولة فيقوم بالرقابة الجهات التالية:
- وزارة المالية: وتمارس الرقابة الإدارية.

- مجلس الشعب: ويمارس الرقابة الشعبية وهي رقابة السلطة التشريعية .
- الأجهزة المركزية: وتمارس رقابة مستقلة مثل "الجهاز المركزي للمحاسبات".

ثالثا : أهمية الموازنة فى التخطيط

يتضح مما سبق وفى ضوء مفهوم ومقومات ومبادئ الموازنة التخطيطية أنه يمكن إستخدام الموازنات فى المشروعات الصناعية والتجارية والزراعية ومشروعات الخدمات وكذا يمكن تطبيقها فى المشروع على إختلاف أحجامها. فكل مشروع مهما كان حجمه لابد لإدارته أن تخطط وتنسق وتراقب انشطته المختلفة.

والموازنة التخطيطية هى الوسيلة العملية التى تساعد الإدارة على تحقيق وظائف التخطيط والتنسيق والرقابة والإتصال والدافعية .

وتمكن الموازنة التخطيطية الإدارة من تطبيق مبدأ مركزية المسئولية ومركزية الرقابة فى أن واحد إذ أنها تمد الإدارة بالأداة التى تحقق تفويض السلطات دون أن تفقد الإدارة العليا سيطرتها على المشروع والمديرين المسئولين عن التنفيذ.

والشرط الأساسى لنجاح نظام الموازنات فى التطبيق العملى هو قبول وإستخدام المديرين التنفيذيين للموازنات، إذ انه من الصعب تصور أداء الموازنة لأي من وظائفها إذا لم يستخدمها المديرون عن إقتناع وقبول.

وعلى هذا الأساس فإذا لم تعضد الإدارة العليا والتنفيذية الموازنة عن طريق إستخدامها فلا يمكن للموازنة ان تؤدى دورها فى مجالات التخطيط والتنسيق والرقابة والدافعية والاتصال.

من هنا يتضح أن أهم مميزات الموازنة التخطيطية هى:

- ١ - تقدم للإدارة أداة للتخطيط الشامل وأنشطة المشروع بلغة موحدة.
- ٢ - تقدم للإدارة أداة للتنسيق بين أوجه النشاط المختلفة والخطط المختلفة لأقسام المشروع.
- ٣ - تقدم للإدارة أداة للرقابة على أوجه النشاط المختلفة فى المشروع .
- ٤ - تساعد الإدارة على وضع أهداف وسياسات واضحة محددة مقدما للمشروع ككل وللأقسام والأنشطة المختلفة داخل المشروع.
- ٥ - تساعد فى إشراك المستويات الإدارية الدنيا فى وضع خطة المشروع.
- ٦ - تساعد على توضيح سلطات ومسئوليات المديرين المسئولين عن تنفيذ الخطة.
- ٧ - تساعد كأداة للاتصال الفعال بين المستويات الإدارية المختلفة فى المشروع من جهة وبين المحاسب والمستويات الإدارية من جهة اخرى.
- ٨ - تساعد فى تفويض السلطات إلى الإدارة التنفيذية دون ان تفقد الإدارة العليا سيطرتها على المشروع.
- ٩ - تساعد فى رسم الخطط لضمان تحقيق أهداف المشروع طويلة وقصيرة الأجل.

- ١٠ - تساعد في امداد الإدارة بمقياس يمكنها من قياس كفاءة الأداء الفعلي.
- ١١ - تساعد الإدارة على تقييم السياسات الحالية ورسم السياسات المستقبلية.
- ١٢ - يمكن للموازنة ان تكون قوة دفع ايجابية لتحقيق أهداف المشروع.
- ١٣ - تساعد الإدارة على استقرار نشاط المشروع خلال فترة الموازنة عن طريق دراسة ومحاولة حل مشاكل التغيرات الدورية والتغيرات الفصلية قبل حدوثها.
- ١٤ - تساعد في تخطيط وموازنة ورقابة الدخل والمصروفات.
- ١٥ - تساعد في تخطيط ورقابة المصروفات الرأسمالية للمشروع وموازنة الاستثمارات مع مصادر التمويل المتاحة للمشروع.
- ١٦ - تساعد في تخطيط ورقابة تمويل المشروع لأوجه النشاط المختلفة بحيث يتحقق النمو المتوازن فيها، والتأكد من كفاية راس المال العامل لتحقيق برنامج الإنتاج وتوفير الاحتياجات الضرورية للمشروع.
- ١٧ - تساعد في قياس الانحرافات عن الموازنة وتحديد أسبابها كأساس لاتخاذ القرارات الإدارية المعالجة والمصححة.

وبالرغم من تعدد مزايا نظام الموازنات التخطيطية، إلا أنه يعتمد على النظم المحاسبية والإدارية الأخرى الموجودة بالمشروع. ويؤدي ضعف النظم المحاسبية والإدارية الموجودة بالمشروع إلى ضعف نظام الموازنات والتقليل من فاعليته. وفي رأينا أن المشروع إذا ما استخدم نظام محاسبي يجمع بين سجلات المحاسبة المالية والتكاليف والموازنات التخطيطية يكون قد وصل إلى درجة كبيرة من التقدم والنمو في إعطاء بيانات موحدة ودقيقة وأكثر إفادة للمستويات الإدارية المختلفة بالمشروع.

وبالتالي فإن الموازنة التخطيطية قد تواجه مشاكل عند إعدادها وإستخدامها يمكن بيانها فيما يلي:

- ١ - عدم اقتناع الإدارة وعدم توافر الوعي الإداري بأهمية إعداد وإستخدام الموازنات التقديرية.
- ٢ - تدخل السلطات والمسئوليات.
- ٣ - عدم دقة النظام المحاسبي والتكاليفي والإحصائي.
- ٤ - صعوبة التنبؤ والتقدير لإعتماده على عنصر عدم التأكد والتقدير الشخصي.
- ٥ - مخاطر زيادة التكاليف الإدارية.
- ٦ - الافتقار إلى عنصر المرونة والإعتماد على الموازنة الثابتة الذي لا يسمح بتغيير الخطط في الوقت المناسب.
- ٧ - وجود النزعات الفردية التي قد تتمثل في :

(أ) خفض رقم المبيعات المقدرة في الموازنات التقديرية، للحماية من النقد الموجه في حالة عدم تحقيق التقديرات الواردة في الموازنات التقديرية. ويؤثر التخفيض المتعمد للمبيعات على تخطيط الأنشطة الوظيفية الأخرى مثل الإنتاج والمخزون وبرامج الإعلان ونفقات البيع والتوزيع المقدرة حيث تكون غير سليمة.

(ب) التقدير الزائد للنفقات ليوضح ان الإنفاق الفعلي أقل من التقديري وبالتالي يظهر وفورات في الإنفاق.

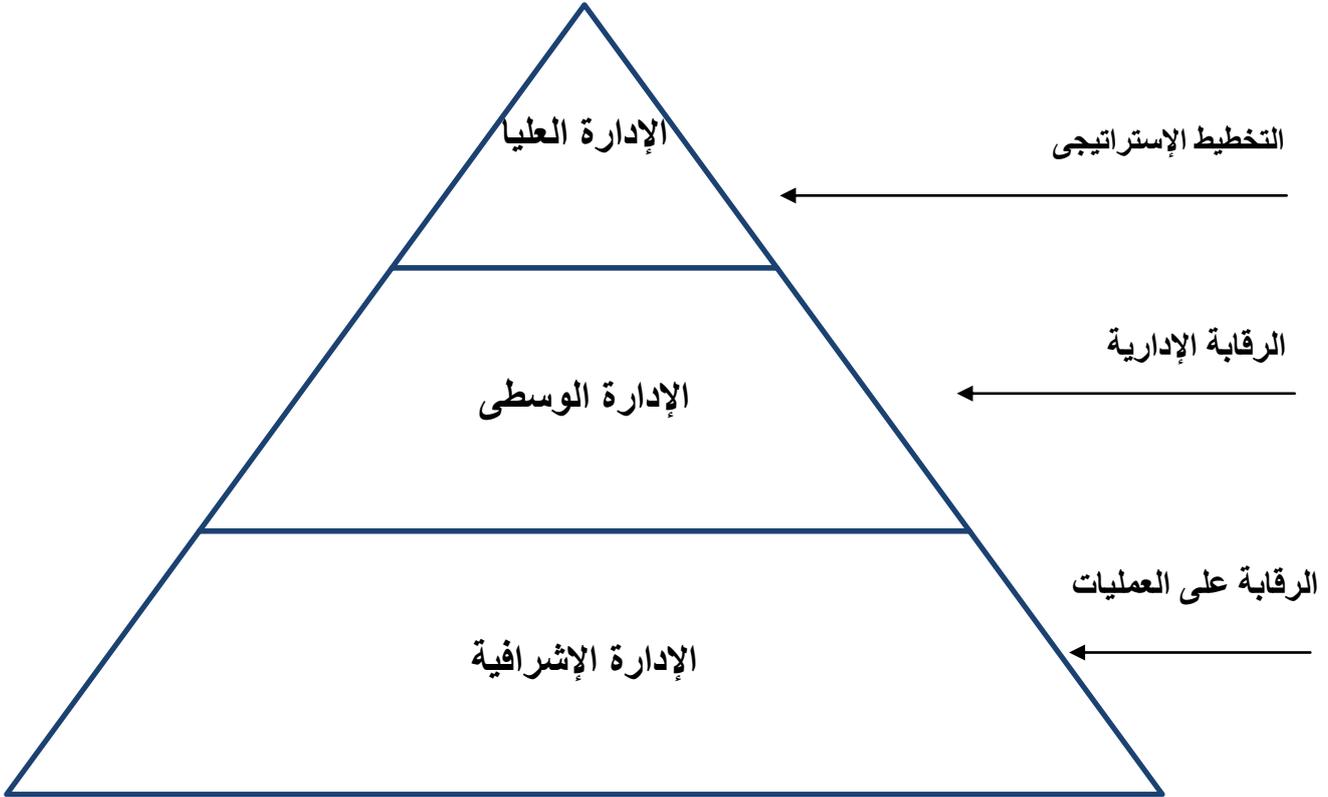
(ج) طلب نقدية أكثر من الحاجة، حتى لا يحتاج إلى طلب نقدية إضافية أثناء العمل، وقد يؤدي ذلك إلى زيادة الإنفاق بغير حساب قرب نهاية الفترة المعدة عنها الموازنة التقديرية، حتى لا تبقى مبالغ غير مستغلة قد تخصم عند إعداد تقديرات الفترة التالية، وحتى في حالة عدم استغلالها بالكامل. فإن ذلك يمثل في ظاهرة عنصر كفاية.

ويستند حل هذه السلسلة من المشاكل على تفكير الإدارة العليا المنعكس في سياستها وفي أعمالها، وامتلاكها للاساليب في وضع حد لهذه النزعات الطبيعية، كما ان التنظيم يمثل حافزاً للأداء الجيد وتحقيق الوفورات في الإنفاق.

ويجب ان يستند إعداد التقديرات على البرامج المقترحة والإحتياجات المتوقعة أكثر من إعتماها على تقديرات الإنفاق السابقة وبيانات الإنفاق الفعلي الخاصة بالاعوام السابقة مع العناية بتحليل الفروق (سواء اكانت مرغوبة أو غير مرغوبة) ومعرفة ان كانت ترجع إلى تخطيط غير دقيق أو تنفيذ غير سليم ومناقشتها مع المسؤولين عن حدوثها.

رابعاً : هرم التخطيط

يمكننا الربط بين وظائف التخطيط والرقابة وبين المستويات الإدارية المختلفة داخل المنظمة كما يظهر في الشكل رقم (1) إذ يمكننا التمييز بين الوظائف الرئيسية التابعة لكل من المستويات الإدارية الرئيسية وهي الإدارة العليا والإدارة الوسطى والإدارت الإشرافية.



شكل رقم (1)

المستويات الإدارية

(أ) التخطيط الإستراتيجي Strategic Planning

إذ تختص الإدارة العليا بتحديد أهداف المنظمة واي تغييرات تلحقها، والموارد اللازم توفيرها لتحقيق تلك الأهداف، والسياسات التي تحكم الحصول على تلك الموارد وإستخدامها.

(ب) الرقابة الإدارية Management Control

تختص الإدارة الوسطى بتوفير الموارد اللازمة وإستخدامها بكفاءة وفاعلية لتحقيق الأهداف المحددة للمنظمة.

(ج) الرقابة على العمليات Operational Control

تختص الإدارة الإشرافية بضمان تنفيذ الواجبات التفصيلية المحددة لكل وظيفة على الوجه المحدد لها وذلك بغرض أن تحقق كفاءة وفاعلية التنفيذ.

ولكى تمارس المعلومات دورها فى توفير ما يلزم لتسهيل عمليات إتخاذ القرارات فى تلك المستويات الثلاثة المختلفة، يتعين توفير المعلومات الملائمة لطبيعة عمليات إتخاذ القرارات فى كل من تلك المستويات. ويمكن تلخيص الخصائص النوعية للمعلومات اللازمة وطبيعتها بالشكل رقم (2).

شكل رقم (2)

خصائص المعلومات المستخدمة فى عملية التخطيط وفقا للمستويات الإدارية

البيان	التخطيط الإستراتيجى	الرقابة الإدارية	الرقابة على العمليات
المصدر	خارجية	↔	داخلية
النطاق	ملخصة	↔	تفصيلية
درجة الدقه	تقديرية	↔	محددة
البعد الزمنى	مستقبلية	↔	تاريخية
الدوري	غير منتظمة	↔	دورية
التوقيت	متأخرة	↔	فورية
امكانية الإعتماد عليها:	شخصية	↔	موضوعية

خامساً : الخصائص النوعية والعناصر الأساسية للمعلومات المحاسبية:

إن مهنة المحاسبة تهتم بتوفير معلومات أفضل لفائدة مستخدمي المعلومات المحاسبية التي تعكسها القوائم المالية. ومن أهم الخصائص النوعية التي تجعل المعلومات المحاسبية ذات فائدة في عملية اتخاذ القرارات خاصتي الملاءمة وإمكانية الإعتماد على المعلومات.

فالملائمة تعني أن تكون للمعلومات قدرة على التأثير على القرار الذي يتخذه الشخص المستخدم لهذه المعلومات. ولكي تكون المعلومات مؤثرة على القرار يجب أن تكون لها القدرة على التنبؤ بنتائج الأحداث ويجب أن توفر أيضاً إمكانية التحقق من التوقعات، وأن يتم توفيرها في الوقت الذي يحتاجها متخذ القرار.

أما فيما يتعلق بإمكانية الإعتماد على المعلومات فهذه الخاصية تتعلق بدرجة الثقة التي يوليها مستخدم المعلومات للمعلومات المتوفرة، وتزيد درجة الثقة إذا كانت المعلومات تمثل الظواهر أو الأحداث بصدق وموضوعية وبصورة تتصف بالحياد.

ونلاحظ هنا أنه من المتوقع عادة أن يكون هناك تعارض بين خاصية الملائمة وخاصية إمكانية الإعتماد على المعلومات، فمثلاً إذا أردنا توفير درجة عالية من الملائمة في المعلومات يجب أن نضحي بقدر من إمكانية الإعتماد على المعلومات. لذلك نجد أن المحاسبة تحاول دوماً إيجاد توازن بين هاتين الخاصيتين في المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها.

بالإضافة للخاصيتين .. هناك عدد من الخصائص الأخرى التي يجب أن تتوفر في المعلومات المحاسبية، منها:

- ١ - إمكانية إجراء المقارنات بين المنشآت.
- ٢ - يجب أن يتمكن مستخدم المعلومات المحاسبية من فهم هذه المعلومات.
- ٣ - الثبات في تطبيق الطرق والإجراءات المحاسبية.
- ٤ - يجب أن تكون المعلومات مكتملة وذلك بأن تشتمل على كل ما هو مهم وجوهري ومؤثر على القرار مع الأخذ في الاعتبار بتكلفة توفير المعلومات.
- ٥ - ومن الناحية الأخرى يتضمن الإطار الفكري للمحاسبة المالية عدد من العناصر الأساسية أو تعريفات للمصطلحات الرئيسية التي تستخدم بصورة خاصة في المحاسبة وتمثل أسس لغة المحاسبة.

وقد تم حصر هذه العناصر الأساسية في الآتي:

- ١ - **الأصول:** وتمثل المنافع الإقتصادية المتوقعة والتي تمتلكها المنشأة أو خاضعة لسيطرتها نتيجة للعمليات أو الأحداث الفعلية السابقة.

- ٢ - **الإلتزامات:** وتمثل تضحيات بمنافع إقتصادية متوقعة في المستقبل ناتجة عن الإلتزامات الحالية للمنشأة لتحديد أصول أو تقديم خدمات للغير في المستقبل، وذلك تنتيجة لعمليات أو أحداث وقعت في الماضي.
- ٣ - **حقوق الملكية:** وتمثل القيمة أو المصالح المتبقية بعد تخفيض الأصول بالإلتزامات وهي تشمل مصالح مالك (ملاك) المنشأة في المنشأة.
- ٤ - **صافي الربح (الدخل) الشامل:** ويمثل التغير في حقوق الملكية خلال فترة زمنية محددة من عمليات مالية وأحداث وظروف من أطراف غير ملاك المنشأة وتشمل كل التغيرات في حقوق الملكية فيما عدا الإستثمارات الإضافية بواسطة ملاك المنشأة والتوزيعات لهم.
- ٥ - **الإيرادات:** وتمثل الزيادة في أصول المنشأة أو الإنخفاض في الإلتزامات (أو الاثنين معاً) خلال فترة زمنية محددة الناتجة من بيع أو إنتاج السلع، أداء الخدمات أو أي أنشطة أخرى تدخل ضمن عمليات المنشأة الرئيسية.
- ٦ - **المصروفات:** وتمثل التدفقات للخارج أو إستعمال أصول المنشأة أو الزيادة في الإلتزامات (أو الاثنين معاً) خلال فترة زمنية محددة والناتجة من بيع أو إنتاج السلع، أداء الخدمات أو أي أنشطة أخرى تدخل ضمن عمليات المنشأة الرئيسية.
- ٧ - **مكاسب:** وتمثل زيادة في مقدمة الملكية من عمليات جانبية أو عرضية وكل العمليات والأحداث الأخرى التي تؤثر على المنشأة خلال فترة زمنية محددة فيما عدا تلك التي تنتج من الإيرادات أو الإستثمارات من ملاك المنشأة.
- ٨ - **خسائر:** وتمثل الانخفاض في حقوق الملكية من عمليات جانبية أو عرضية وكل العمليات والأحداث الأخرى التي تؤثر على المنشأة خلال فترة زمنية محددة فيما عدا تلك التي تنتج من المصروفات أو التوزيعات لملاك المنشأة.

سادسا: التوجيهات العملية للمحاسبة المالية:**(أ) الفروض الأساسية:****١ -الوحدة الإقتصادية:**

أحد الفروض الأساسية في المحاسبة هو أن من الممكن مطابقة النشاطات الإقتصادية مع وحدة محاسبية بعينها بمعنى أن نشاطات المنشأة يمكن أن يتم تحديدها وفصلها عن أصحابها وعن أي منشآت أخرى.

٢ -فرض الإستمرارية:

تعتمد العديد من الإجراءات المحاسبية على إفتراض أن هناك إستمرار لنشاطات المنشأة في المستقبل إلا إذا وجد الدليل أو المؤشر الواضح بأن حياة المنشأة سوف تنتهي في زمن معين. فالمحاسبة تفترض أن المنشأة سوف تستمر في نشاطاتها في المستقبل لفترة تكفي على الأقل لتحقيق أهدافها.

ويمثل هذا الإفتراض نقطة الارتكاز الأساسية لاستخدام أساس التكلفة التاريخية في المحاسبة، حيث لا تتوفر المبررات لاستخدام التكلفة التاريخية كأساس لقياس الأحداث الإقتصادية إذا كان شبح التصفية يلوح في الأفق. فبديهي أنه في حالة التصفية من المفضل أن تقيّم الأصول على أساس صافي القيمة البيعية وليس على أساس تكلفتها التاريخية، ويتبع ذلك أيضاً استخدامنا لأسلوب استهلاك وتخفيض الأصول، فمن غير افتراض الاستمرارية ليس هنالك مبرر لاستخدام مثل هذه الطرق المحاسبية.

٣ -وحدة القياس النقدي:

تفترض المحاسبة أن النقود هي أساس التعامل في النشاطات الإقتصادية، كما أن الوحدة النقدية توفر أساساً للقياس والتحليل في المحاسبة، ويقضي هذا الافتراض بأن الوحدة النقدية هي الوسيلة الأكثر فعالية في التعبير عن التغيرات في رأس المال وتبادل السلع والخدمات للأطراف المختلفة.

وتأتي هذه الفعالية نسبة لأن الوحدة النقدية تمتاز بأنها ملائمة، بسيطة في متناول الجميع، مفهومة ومعروفة للجميع، وذات نفع للأطراف المعنية. ويعتمد هذا الافتراض على افتراض أساسي آخر وهو أن المعلومات الكمية مفيدة في نقل المعلومات الإقتصادية وفي عملية اتخاذ القرارات الرشيدة، كما أن المحاسبة في استخدامها للوحدة النقدية تتعامل معها وكأن قوتها الشرائية ثابتة لا تتغير بمرور الزمن.

٤ -الفترات المحاسبية:

تفترض المحاسبة أنه بالإمكان تقسيم النشاطات الإقتصادية على فترات يمكن أن تتم المحاسبة عن كل واحدة منها على حدة، تختلف هذه الفترات ولكن أكثرها شيوعاً فترة الشهر، ربع سنة أو سنة كاملة، ونسبة لأن المحاسب يقوم بتقسيم نشاطات مستمرة بصورة جزافية وجب عليه إيجاد طريقة للملاءمة بين كل عملية مالية والفترات المحاسبية.

(ب) المبادئ الأساسية:**١ - التكلفة التاريخية:**

لقد وُحِدَت المحاسبة منذ نشأتها أن التكلفة هي عموماً أكثر الأسس نفعاً للقياس والإفصاح في المحاسبة، وعليه فإن الجهات المنظمة للمهنة توصي بأن يتم تسجيل الأصول والإلتزامات والمحاسبة عليها على أساس تكلفة الحصول عليها.

وللتكلفة ميزة واضحة على أسس التقييم الأخرى فهي يمكن الإعتماد عليه، فالتكلفة قد تم تحديدها بالفعل، وفي نفس الوقت يمكن التحقق منها على أسس موضوعية. وهذه خصائص مهمة بالنسبة لدرجة الإعتماد على المعلومات، لذا باستخدام التكلفة كأساس للتسجيل في المحاسبة يمكن للمحاسبة تقديم معلومات موضوعية يمكن التحقق منها.

وقد وجهت للمحاسبة الكثير من الاعتراضات والنقد نسبة لإصرارها على استخدام التكلفة التاريخية كأساس للقياس في المحاسبة؛ ذلك لأن في ظل تغير الأسعار تصبح المقارنة ليست ذات جدوى بين تكلفة السنوات السابقة والتكلفة الحالية. استناداً على ذلك فقد أوصت بعض المنظمات المحاسبية بإعداد قوائم إضافية تعكس التغييرات في الأسعار وذلك بالنسبة لبعض المنشآت.

٢ - تحقق الإيرادات:

يوضح هذا المبدأ الشروط التي يجب أن تتوفر لتحديد توقيت الإعتراف بالإيرادات، وعادة ما يتم الإعتراف بالإيرادات على أساس الإستحقاق باستيفاء شرطين رئيسيين:

(١) اكتمال الجزء الأكبر من النشاطات الخاصة بعملية اكتساب الإيراد.

(٢) إتمام عملية تبادلية بين المنشأة وأطراف أخرى.

٣ - مقابلة الإيرادات بالمصروفات:

يحكم هذا المبدأ توقيت تسجيل المصروفات، وعلى أساس الاستحقاق يتم اتباع المصروفات (المجهود) بالإيرادات (الإنجاز) بقدر المستطاع، واستناداً على هذا المبدأ يقوم المحاسب بتحليل التكاليف للتحقق من تبعيتها للإيرادات، ففي حالة وجود علاقة سببية بين التكلفة والإيراد تقابل الإيرادات بالمصروفات في الفترة التي تحقق فيها الإيرادات. أما في الحالات التي لا يمكن فيها إيجاد علاقة واضحة بين الإيرادات والمصروفات يستخدم المحاسب طريقة منتظمة ورشيده لتوزيع التكلفة على الفترات المستفيدة. وفي حالات أخرى قد تكون طريقة التوزيع غير مرغوب فيها ويقوم المحاسب باعتبار التكلفة مصروفاً في الفترة التي تحمّلت فيها المنشأة التكلفة.

أساس الاستحقاق:

لقد تعرضنا لهذا المصطلح المحاسبي عند عرضنا لمبدأ تحقق الإيرادات ومبدأ مقابلة الإيرادات والمصروفات، ويمثل هذا المصطلح أساس التطبيقات المحاسبية المعاصرة في مجال قياس عناصر القوائم المالية، فتسجيل الإيرادات والمصروفات على أساس الاستحقاق عادة لا يعتمد على حركة النقدية (استلام وسداد) بل يتم تسجيل الإيرادات في الفترة التي يتم فيها بيع وتسليم السلع أو الخدمات بغض النظر عن موعد تحصيل قيمتها النقدية. والمصروفات من الناحية الأخرى تتبع الإيرادات بغض النظر عن موعد السداد النقدي، وعادة ما تتم المقارنة بين أساس الاستحقاق والذي توصي باستخدامه كل المنظمات التي تنظم مهنة المحاسبة، والأساس النقدي بأنه نتيجة للإعتقاد بأنه يقوم على الربط بين الإنجازات والمجهودات، وبذلك يكون أكثر واقعية في قياس الربح الدوري للمنشأة.

٤ - مبدأ الإفصاح الكامل:

يتطلب هذا المبدأ إظهار كافة المعلومات الملائمة التي تؤثر على قرارات مستخدمي المعلومات المحاسبية، إما في طلب القوائم المالية أو في الملاحظات والكشوفات والقوائم الإضافية المرفقة، ولغرض الإيفاء بهذا المبدأ يجب وضع اعتبارات لقابلية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها للفهم وتكلفة إعداد المعلومات.

القيود والاستثناءات:

- ١ - العلاقة بين تكلفة المعلومات وفائدة المعلومات، حيث يجب أن تغطي الفائدة من المعلومات على الأقل تكلفة إعداد المعلومات.
- ٢ - الأهمية النسبية: وتكون للبند المعين أهمية نسبية إذا كان تضمينه أو عدم تضمينه في المعلومات التي يتم توفيرها يؤثر على أو يغير من تقدير الشخص العادي الذي يعتمد على المعلومات.
- ٣ - الممارسات الخاصة لبعض قطاعات الأعمال: وتتجه المحاسبة للسماح بعدم الالتزام بتطبيق المبادئ الأساسية في ظل وجود ممارسات خاصة بقطاع معين من قطاعات الأعمال وذلك مراعاة للخصائص المميزة لذلك القطاع.
- ٤ - الحيطة والحذر (التحفظ): في ظل عدم التأكد يفضل المحاسب الطرق والمقاييس المحاسبية التي يضعف احتمال زيادتها للأصول أو الربح.

السياسات المحاسبية:

يطلق لفظ "السياسات المحاسبية" على مجموعة التوصيات التي تصدر عن المنظمات المنظمة لمهنة المحاسبة، سواء كانت هذه المنظمات مستقلة أو تمثل جهات حكومية. وتحدد هذه التوصيات القواعد والإجراءات المحاسبية الواجبة الاتباع في عملية إعداد المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية، وعادة ما توفر هذه المنظمات وفي كثير من الأحيان عدة طرق وإجراءات بديلة يمكن أن يتم على أساسها المعالجة المحاسبية لبعض البنود أو العمليات المالية أو الأحداث.

وقد يؤدي استخدام أحد هذه البدائل إلى نتائج مختلفة تماماً عما إذا استخدمت المنشأة بديلاً آخر (مثل ذلك استخدام طريقة الوارد أولاً صادر أولاً، أو طريقة القسط الثابت لحساب الاستهلاك على الأصول الثابتة بدلاً عن طريقة مجموع أرقام السنوات)، وعلى مستوى المنشأة تقرر الإدارة سياسة المنشأة المحاسبية بمعنى أنها تحدد تلك الطرق والإجراءات التي سوف تستخدمها من بين البدائل المسموح باستخدامها.

سابعاً : مقدمة فى التحليل المالي

يعمل التحليل المالي على إستخدام البيانات المالية الواردة بالقوائم المالية للشركة لمعرفة وتفسير الكيفية التي تصرف بها الشركة والتنبؤ بتصرفاتها في المستقبل ، وبذلك يمكن القول أن التحليل المالي هو عملية منظمة لتفسير سلوك الشركة ونقاط الضعف بها والعمل على تصحيحها ، وعملية التحليل المالي باعتبارها عملية منظمة تستهدف القوائم المالية يجب أن تتضمن الآتي :-

١) مقارنة أداء الشركة بلأداء الشركات الأخرى في نفس المجال.

٢) تقييم إتجاهات المركز المالي للشركة عبر الزمن.

٣) يساعد في تحديي أوجه القصور في المنشأة ومن ثم إتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة.

وتأسيساً على ما سبق يمكن النظر إلي التحليل المالي ليعتباره خطوة تمهيدية وضرورية لعمليات التخطيط المالي والتنبؤ المالي بالمنشأة ، وهو بجانب ذلك يمكن إستخدامه كأداة رقابية لتقييم القرارات المالية التي سبق إتخاذها وبالتالي فهو يعد بمثابة نوع من الرقابة وتحديد الرقابة اللاحقة على النشاط المالي للشركة. ويعتمد التحليل المالي على البيانات الواردة بالقوائم المالية للمنشأة الي جانب الإيضاحات والتقارير والملاحظات المتممة لها ويهدف إلي تحقيق الآتي :-

١ - معرفة المركز المالي للمنشأة.

٢ - تحديد المركز الإئتماني للمنشأة.

٣ - الحكم على أداء الشركة ومن ثم أداء الإدارة ومقارنته بالشركات الأخرى التي تنتمي إلي نفس المجال.

٤ - الحكم على مدى كفاءة إدارة المشروع.

٥ - يوفر التحليل المالي للأطراف المختلفة المعنية بالمنشأة فرصة معرفة المؤشرات الدالة على وضع المنشأة وبالتالي كافة النواحي المتعلقة بالمنشأة وإدارتها المختلفة.

علاقة التحليل المالي بالمستخدمين

تختلف أهداف تحليل القوائم والتقارير المالية باختلاف إحتياجات المستخدم أو القائم بعملية التحليل . فالمستخدمين للمعلومات المالية من داخل المشروع لهم أهدافهم المميزة عن أهداف المستخدمين لتلك المعلومات من خارج المشروع ، وبطبيعة الحال فإن تلك الأهداف ستؤثر على تحديد مدلول المعلومات المالية موضوع التحليل ، ولإيضاح هذا التباين بين أهداف مستخدمي المعلومات المالية. سوف نستعرض بعض الفئات من مستخدمي المعلومات المالية وبيان أهدافهم وكيفية تأثير تلك الأهداف على تفسير مدلول المعلومات المالية موضوع التحليل.

1-إدارة المشروع :-

تعتبر إدارة المشروع من المستخدمين الداخليين للمعلومات المالية. وتهتم الإدارة في هذا الصدد بربحية المشروع خلال فترة زمنية معينة ، وقدرته على جذب رؤوس الأموال من خلال معدلات العائد المتوقع على رأس المال. وذلك على أساس أن هذه المعدلات هي المحدد الرئيسي لجذب رؤوس أموال المستثمرين القائمين والمحتملين من ناحية ، وتقييم أداء الإدارة من ناحية أخرى بما يعني استمرارها في أداء واجباتها داخل المشروع.

2-الملاك (حملة الأسهم) :-

ينصب اهتمام حملة الأسهم على معدل توزيع الأرباح للعام الحالي والأعوام السابقة ، والإعتماد على تلك المعلومات المقارنة في تحديد معدل التوزيع في المستقبل . وقد يهتم بعض المساهمين بالتنبؤ بالقيمة السوقية للسهم والتي تتأثر إلي حد كبير بتوقعات توزيعات الأرباح للأسهم في المستقبل ، وعلى ذلك فإن فئة الملاك يتركز إهتمامها في تحليل القوائم المالية الذي يفيد في تقدير العائد على الإستثمار والمخاطر المرتبطة به.

3-المقرضون :-

يهتم المقرضون عادة بقدرة المقترض على السداد والحصول على عائد مناسب ولذلك فإن هذه الفئة تركز على البيانات التي تقدم لهم معلومات تمكنهم من تقدير درجة المخاطرة المرتبطة بقروضهم والتي تعكسها درجة السيولة النقدية للمشروع ، ومقدرته في المستقبل على سداد أصل الدين (القرض) والفوائد في مواعيدها المقررة ، كما تمكنهم من تحديد معدل العائد الذي يتلاءم مع مستوى المخاطر المرتبطة بالقرض.

ومما سبق يتضح أن نوعية المستخدم تؤثر بلا شك علي أهدافه من استخدام المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية ، وطبيعة المعلومات التي يركز اهتمامه عليها. ومن ناحية أخرى، يمكن القول بأن مدلول نفس المعلومات لأحد الأطراف المستخدمة قد يختلف عن مدلولها بالنسبة لمستخدم آخر ، فدرجة السيولة النقدية المرتفعة قد تعني طروفا ملائمة لأحد الأطراف الدائنة للمشروع ، في حين أنها قد لا تعني ذلك بالنسبة للإدارة التي تهتم بالربحية على حساب السيولة النقدية للمشروع.

إحتياجات مستخدمي القوائم المالية :

من الصعوبة بمكان أن نعرف بدقة المعلومات التي يجب أن تقدم لعدد كبير ومختلف من المستخدمين . وبصفة عامة يمكن تصنيف إهم إحتياجات مستخدمي القوائم والتقارير المالية فيما يلي :

1- تقييم الأداء Assessment of Performance :

يهتم مستخدمي التقارير التي تصدرها الشركات بتقييم أداء الشركة وذلك من أكثر من منظور ، وذلك بمقارنة أداء الشركة بالأداء السابق لها ، أو بمقارنته بأداء شركة أخرى في نفس الصناعة ، أو مقارنته مع توقعاتهم . هذا

التقييم بالطبع سوف لا يكون فى شكل رقمى مطلق . فعلى سبيل المثال ، تقرير الأداء يساعد حملة الأسهم على مقارنة الأهداف الفعلية مع المخططة وذلك لمساعدتهم فى الحكم على كفاءة مديرى الشركة ، كما تشير أيضاً إلى مدى قدرة المدير فى الرقابة على التكاليف . فالمستثمرين يجب أن يراجعوا التقارير المالية السنوية للشركة ليتعرفوا على إتجاه الإيرادات والعائد على السهم .

2- تقييم جودة الأداء الإدارى : Assessing the Management Quality :

إن تقييم جودة الأداء الإدارى يعتبر من الأمور الصعب قياسها من خلال القوائم المالية لأنها لا تقدم مؤشرات عن قدرة الإدارة فى الإحتفاظ أو تحسين الربح أو تشغيل المنشأة بفاعلية فى المستقبل . ومن ناحية أخرى ، فإن إدارة المنشأة دائماً ما تتجنب أن تذكر فى التقارير السنوية أى مشكلات أو عوائق إدارية أو وجود ضعف فى الأداء فى أحد النواحي داخل المنشأة ، ولكن تقارير الأداء يمكن أن تساعد مجموعات المستخدمين فى تقييم جودة العملية الإدارية بمعنى قدرة الإدارة على تحقيق البرنامج المستهدف .

3- التنبؤ بالمستقبل : Estimating the Future Prospects :

لعل التنبؤ بمستقبل المنشأة هو الإهتمام الرئيسى لمعظم الأطراف المعنية بنشاط الشركة. فمثلاً ، تهتم مجموعات المستخدمين بالإتجاه المستقبلى للمكاسب التى يمكن أن تحققها الشركة ، وكذلك توجهات الشركة فى المستقبل بالنسبة للإستثمارات الرأسمالية ، وكذلك إحتمال إستمرارية الشركة لتكون مصدر جيد لإمداد المجتمع بما يحتاجه من سلع أو خدمات، وإستمرارها فى توظيف العاملين لديها وتحسين دخولهم . ولكن فى عالم تتسم فيه الأنشطة التجارية بالتعقد وعدم الثبات لا توجد آليه معينه لإنتاج معلومات عن المستقبل . ومن ثم فإن مجموعات المستخدمين المختلفين يمكن إمدادهم بمعلومات تمكنهم من تصور الأداء المحتمل للشركة فى المستقبل وذلك من وجهة نظرهم الخاصة .

فمعظم المعلومات التى تقدم إلى حملة الأسهم والمتعلقة بالأداء يمكنهم إستخدامها فى بناء توقعاتهم عن مستقبل الشركة وذلك أخذاً فى الإعتبار الأداء فى الماضى . كما أنه يمكنهم إستخدام هذه المعلومات لتقرير ما إذا كان أداء الإدارة على قدر من الكفاية أو أنه يحتاج إلى إعادة نظر .

4- تقييم إستقرار الشركة وقوتها المالية : Assessing Financial Strength and Stability :

إن مجموعات المستخدمين خاصة حملة الأسهم والدائنين يهتمون أيضاً بتقييم قدرة الشركة فى التعامل مع أى متغيرات إقتصادية لما لها من تأثير على ربحيتها ومكاسبها فى المستقبل . ففى العادة يقوم المستثمرين بشراء أسهم ليحصلوا منها على توزيعات أو للإستفادة من إرتفاع قيمتها السوقية فى المستقبل . فقدره المنشأة على القيام بتوزيعات فى المستقبل أو تقييم أسهمها فى السوق يرتبط عادة بقدرتها على تحقيق أرباح وتوفير سيولة نقدية ، لذلك فإن العائد المستقبلى لحملة الأسهم يتمثل فى قدرة الشركة على تحقيق أرباح فى المستقبل وبالتالي فإن المستثمرين يحتاجون معلومات تمكنهم من التنبؤ بالأرباح فى المستقبل .

5- تقييم السيولة والربحية : Assessing Solvency and Liquidity

إن المعلومات الخاصة بتقييم السيولة والربحية للشركة من المعلومات الهامة بالنسبة للمستخدمين لأنها تؤثر على سبيل المثال على قرارات الدائنين في المستقبل فيما يتعلق بمنح إئتمان للشركة وبأى شروط يمكنهم أن يتوسعوا في تقديم الإئتمان . كما أن المقرضون يرغبون في الحصول على معلومات تمكنهم من تقييم قدرة الشركة على سداد فوائد الديون وأعباءها ، أما حملة الأسهم يهتموا بتقييم السيولة والربحية من أجل تقييم قدرة الشركة على القيام بتوزيعات الأرباح .

علاقة التحليل المالي بالبيانات المختلفة

تعد البيانات المالية الركيزة الأساسية التي يستند إليها في اتخاذ القرارات، ونظراً لأن القوائم المالية التي تعرض هذه المعلومات يتم إعدادها فقي صورة مجملة ومطلقة للأغراض العامة ، فإنها تصبح ذات معني أكبر اذا تم تصنيفها وترتيبها بشكل يكشف عن الأهمية النسبية بين بنود تلك القوائم بغرض إمكانية إستقراء وتفسير المعزي الذي يقف خلف هذه البنود ، وذلك للإجابة عن تساؤلات مستخدمي القوائم المالية باختلاف فئاتهم حول مكونات الأداء المستقبلي للمشروع الذي تخصه تلك القوائم ، بما يكفل مساعدتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة التي تؤدي إلي ضمان كفاءة تخصيص واستغلال الموارد المتاحة لذلك المشروع.

ثامنا : الأساليب المختلفة للتحليل المالي

يقوم التحليل المالي أساسا على البيانات والمعلومات الواردة بالقوائم المالية والمستندات الدالة عليها ، فهو بمثابة دراسة للعلاقات بين البنود والأرقام التي تتضمنها القوائم المالية . وقد يكون التحليل المالي أفقيا أو راسيا وينطوي التحليل الأفقي على دراسة سلوك بند معين خلال فترتين أو أكثر من الزمن ، كما قد ينطوي أيضاً على دراسة مصادر وإستخدامات الأموال بين تاريخين مختلفين واخيرا قد يتناول التحليل الأفقي دراسة الاتجاه العام بين العناصر محل التحليل.

وتجدر الإشارة إلي أن الأطراف المعنية بالمنشأة تهتم بالقوائم المالية وفقا لرؤى خاصة تتعلق بكل طرف . بينما يهتم المحاسب بكيفية إعداد هذه القوائم فإن المحلل المالي يستخدم هذه القوائم لتحسين أداء المنشأة وهكذا فإن كل طرف من الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالمنشأة يمكن أن تستخدم نتائج التحليل المالي من المنظور الذي يخصها.

ومن ناحية أخرى يهتم التحليل الرأسي بدراسة العلاقات الكمية بين العناصر والبنود المختلفة التي تتضمنها القوائم المالية في تاريخ معين. ومن ناحية ثالثة يمكن تقسيم التحليل المالي تبعا للأسلوب المستخدم إلي:

• أسلوب التحليل بإستخدام القوائم المالية:

١ - أسلوب دراسة المقارنة للقوائم المالية.

٢ - أسلوب التحليل بإستخدام التدفقات النقدية.

• أسلوب التحليل بإستخدام النسب المالية.

ولبيان الأساليب المختلفة للتحليل المالي ، ينبغي توافر القوائم المالية التي توضح المركز المالي للشركة (قائمة المركز المالي) لسنتين متتاليتين ، والقوائم المالية التي توضح نتيجة أعمال الشركة (قائمة الدخل عن سنتين متتاليتين) ،

أولا : أسلوب التحليل بإستخدام القوائم المالية:-

١-الدراسة المقارنة للقوائم المالية:

أحد الأساليب الشائعة في التحليل بإستخدام القوائم المالية هو الدراسة المقارنة . ووفقا لهذا الأسلوب يتم تحليل القوائم المالية (قائمة المركز المالي ، وقائمة الدخل) بعد وضع عناصر هذه القوائم في صورة معينة تزود المحلل المالي بالكثير من البيانات التي تسهم في إتخاذ القرارات التخطيطية والرقابية . وأحد أهم الصور مقارنة لأرقام والبنود التي تضمها القوائم المالية بنفس الأرقام المدرجة بالقوائم في فترات المقارنة ، وقائمة الأهمي النسبية لبنود قائمة المركز المالي ، وقائمة الدخل المقارنة كالتالي:

أ) القوائم المالية المقارنة

يتمثل الهدف الأساسي في اعداد القوائم المالية المقارنة في توضيح الآثار المترتبة على قيام الشركة بانشطتها التشغيلية والاستثمارية والتمويلية ، وذلك من خلال رصد الزيادة أو النقص في بنود الاصول والإلتزامات وحقوق الملكية . ويتم ذلك الرصد من خلال مقارنة قائمتين ماليتين أو أكثر في بداية ونهاية الفترة الزمنية محل التحليل . وعادة ما تتم المقارنة بين القوائم المالية في سنتين متتاليتين . وتتيح هذه المقارنة معلومات تساهم في التعرف على درجة تطور الشركة ، وكذلك فرصة دراسة اتجاه العناصر المختلفة للقوائم المالية خلال الفترة بين تاريخ القائمتين والتعرف على اتجاه النسب المئوية المحسوبة لهذه العناصر في تواريخ مختلفة ، وتفسر التغيرات التي تحدث في البنود المختلفة للقوائم المالية خلال الفترة المحاسبية بعوامل عديدة أهمها :

أ- الأرباح والخسائر . ب- شراء وبيع أصول.

ج- زيادة الإلتزامات أو سدادها. د- زيادة حقوق الملكية أو نقصها.

مثال علي تحليل القوائم المالية:-

البيان	2009جنيه	2008جنيه
ايرادات النشاط	80000	70000
تكلفة انتاج او شراءالوحدات المباعة	60000	55000
مجمل الربح (الخسارة)	20000	15000
مصروفات ادارية	6500	6100
صافى ربح النشاط	13500	8900
فوائد قروض	800	900
صافى الربح قبل الضرائب	12700	8000
الضرائب	2700	1800
صافى الربح (الخسارة)	10000	6200

فيما يلي قائمتي الدخل و المركز المالي لسنتين ماليتين متتاليتين لشركة (س) و

المطلوب (1) تتبع التغيرات فى العناصر المختلفة لهاتين القائمتين من فترة لأخرى و ابداء الرأى فى هذه التغيرات .

(2) ايجاد العلاقة النسبية بين عناصر كل قائمة .

قائمتي الدخل لشركة (س) عن سنتي 2008،2009

قائمتي المركز المالي للشركة (ص) في 2008/6/30 وفي 2009/6/30

البيان	سنة 2009 (جنيه)	سنة 2008 (جنيه)
الأصول طويلة الأجل		
الأصول الثابتة		
اراضي	40000	40000
مباني (بعد خصم مجمع الإهلاك)	150000	160000
آلات (بعد خصم مجمع الإهلاك)	80000	60000
مجموع الأصول الثابتة	270000	260000
استثمارات طويلة الأجل	-	-
اصول غير ملموسة	-	-
مجموع الأصول طويلة الأجل(1)	270000	260000
الأصول المتداولة		
مخزون (بعد خصم المخصص..)	70000	65000
عملاء (بعد خصم المخصص..)	80000	70000
مصرفات مقدمة	2000	1000
نقدية بالبنوك و الصندوق	50000	45000
مجموع الأصول المتداولة	202000	181000
الإلتزامات المتداولة		
موردون	80000	65000
مصرفات مستحقة	3000	2000
ايرادات مقدمة	4000	3000
مجموع الإلتزامات المتداولة	87000	70000
رأس المال العامل (2)	115000	111000

371000	385000	إجمالي الإستثمار (2+1) ويتم تمويله
		حقوق الملكية
200000	200000	رأس المال
51000	85000	ارياح محتجزة
251000	285000	مجموع حقوق الملكية (3)
		الإلتزامات طويلة الأجل
120000	100000	سندات 10%
120000	10000 0	اجمالي الإلتزامات طويلة الأجل(4)
371000	385000	اجمالي تمويل الإستثمار (4+3)

الحل

قائمة الدخل لشركة (س) عن سنتي 2009,2008 (التحليل التاريخي)

الزيادة (النقص)		2008	2009	البيان
%	جنيه	جنيه	جنيه	
14.3	10000	70000	80000	ايرادات النشاط
9.1	5000	55000	60000	تكلفة انتاج او شراء الوحدات المباعة
33.3	5000	15000	20000	مجمل الربح (الخسارة)
6.6	400	6100	6500	مصروفات ادارية
51.7	4600	8900	13500	صافي ربح النشاط
(11)	(100)	900	800	فوائد قروض
58.8	4700	8000	12700	صافي الربح قبل الضرائب
50	900	1800	2700	الضرائب

61.3	3800	6200	10000	صافي الربح (الخسارة)
------	------	------	-------	----------------------

قائمة المركز المالي للشركة (ص) في 2008/6/30 وفي 2009/6/30

الزيادة (النقص)		سنة 2008	سنة 2009	البيان
%	جنيه	جنيه	جنيه	
	-	40000	40000	الأصول طويلة الأجل الأصول الثابتة اراضى
6.3	10000 -	160000	150000	مبانى (بعد خصم مجمع الإهلاك)
33.3	20000	60000	80000	آلات (بعد خصم مجمع الإهلاك)
3.9	10000	260000	270000	مجموع الأصول الثابتة
		-	-	استثمارات طويلة الأجل
		-	-	اصول غير ملموسة
3.9	10000	260000	270000	مجموع الأصول طويلة الأجل (1)
7.6	5000-	65000	70000	الأصول المتداولة مخزون (بعد خصم المخصص)
14.3	10000	70000	80000	عملاء (بعد خصم المخصص)
100	1000	1000	2000	مصرفات مقدمة
11.1	5000	45000	50000	نقدية بالبنوك و الصندوق
11.6	21000	181000	202000	مجموع الأصول المتداولة
23.1	15000	65000	80000	الإلتزامات المتداولة موردون
50	1000	2000	3000	مصرفات مستحقة
33.3	1000	3000	4000	ايرادات مقدمة
24.3	17000	70000	87000	مجموع الإلتزامات المتداولة

3.60	4000	111000	115000	رأس المال العامل (2)
3.8	14000	371000	385000	إجمالي الإستثمار (2+1) ويتم تمويله
				حقوق الملكية
	-	200000	200000	رأس المال
66.7	34000	51000	85000	ارياح محتجزة
13.6	34000	251000	285000	مجموع حقوق الملكية (3)
				الإلتزامات طويلة الأجل
16.7	20000	120000	100000	ستدات 10%
16.7	20000	120000	10000 0	اجمالي الإلتزامات طويلة الأجل (4)
3.8	14000	371000	385000	اجمالي تمويل الإستثمار (4+3)

(2)

قائمة الدخل لشركة (س) عن سنتي 2008,2009 (نسبي)

سنة 2008		سنة 2009		البيان
%	جنيه	%	جنيه	
100	70000	100	80000	ايرادات النشاط
78.6	55000	75	60000	تكلفة انتاج او شراء الوحدات المباعة مجمل الربح (الخسارة)
21.4	15000	25	20000	مصروفات ادارية
8.7	6100	8.1	6500	صافي ربح النشاط
12.7	8900	16.9	13500	فوائد قروض
1.3	900	1	800	صافي الربح قبل الضرائب
11.4	8000	15.9	12700	الضرائب
2.6	1800	3.4	2700	صافي الربح (الخسارة)
8.9	6200	12.5	10000	

قائمة المركز المالي للشركة (ص) في 2008/6/30 وفي 2009/6/30 (نسبي)

سنة 2008		سنة 2009		البيان
%	جنيه	%	جنيه	
				الأصول طويلة الأجل
				الأصول الثابتة
9.1	40000	8.5	40000	اراضى
36.3	160000	31.8	150000	مبانى (بعد خصم مجمع الإهلاك)
13.6	60000	16.9	80000	آلات (بعد خصم مجمع الإهلاك)
59	260000	57.2	270000	مجموع الأصول الثابتة

	-		-	استثمارات طويلة الأجل
	-		-	اصول غير ملموسة
59	260000	57.2	270000	مجموع الأصول طويلة الأجل(1)
14.7	65000	14.8	70000	الأصول المتداولة مخزون (بعد خصم المخصص..)
15.9	70000	17.0	80000	عملاء (بعد خصم المخصص..)
0.2	1000	0.4	2000	مصروفات مقدمة نقدية بالبنوك و الصندوق
10.2	45000	10.6	50000	
41	181000	42.8	202000	مجموع الأصول المتداولة
100	441000	100	472000	اجمالي الأصول
14.7	65000	17.0	80000	الإلتزامات المتداولة موردون
0.5	2000	0.6	3000	مصروفات مستحقة
0.7	3000	0.8	4000	ايرادات مقدمة
15.9	70000	18.4	87000	مجموع الإلتزامات المتداولة
	111000		115000	رأس المال العامل (2)
	371000		385000	إجمالي الإستثمار(1+2) ويتم تمويله
				حقوق الملكية

45.4	200000	42.5	200000	رأس المال
11.6	51000	18.0	85000	ارياح محتجزة
57	251000	60.5	285000	مجموع حقوق الملكية (3)
				الإلتزامات طويلة الأجل
27.1	120000	21.1	100000	سندات 10%
27.1	120000	21.1	100000	اجمالي الإلتزامات طويلة الأجل (4)
100	441000	100	472000	اجمالي الإلتزامات
	371000		385000	اجمالي تمويل الإستثمار (3+4)

وبعد الانتهاء من إعداد القوائم المالية المقارنة وما أسفرت عنه من توضيح التغيرات بالأرقام المطلقة والنسب المئوية ، يتعين على المحلل المالي إستعراض كل البنود وتحديد ودراسة العناصر التي طرأت عليها تغيرات ، على أن يتناول هذه التغيرات كل على حدة ، ومع بعضها البعض في حالة وجود علاقة مباشرة بينها ، مع تحديد وتقييم أسباب هذه التغيرات.

ب) قائمة الأهمية النسبية لبنود قائمة المركز المالي:-

تسمى هذه القائمة أيضا بقائمة المركز المالي المقارن بالنسب المئوية ، حيث يتم من خلالها إحتساب كل أصل إلي مجموع الاصول ونسبة كل عنصر من عناصر الإلتزامات وحقوق الملكية إلي مجموع الإلتزامات وحقوق الملكية ، ويطلق على هذه القائمة أيضا بقائمة 100% نظرا لأن مجموع كل من الأصول والإلتزامات وحقوق الملكية يشكل 100% .

وتكتسب هذه القائمة أهمية خاصة بالمقارنة بالميزانية المقارنة إذ أنها تظهر الوزن النسبي لكل بند من بنود الميزانية وتطوره من سنة إلى أخرى ، كما يكون من المفيد مقارنة هذه القائمة بنظيراتها في الشركات الأخرى وفي تاريخ معين ، ويمكن التأكد من ذلك من خلال دراسة قائمة الأهمية النسبية لبنود المركز المالي شركة (س) ورصد بعض الملاحظات:-

(١) إرتفاع نسبة النقدية إلي اجمالي الاصول من 10% عام 2008 إلي 11% عام 2009 ، أن هذا الارتفاع قابلته زيادة في نسبة رصيد العملاء إذ ارتفع من 16% عام 2008 إلي 17% على التوالي في عام 2009 .

(٢) إن نسبة الاصول المتداولة إلي اجمالي اصول الشركات ارتفعت من 41% عام 2008 إلي 43% عام 2009 في الوقت الذي انخفضت فيه نسبة الاصول الثابتة من 59% عام 2008 إلي 57% عام 2009 .

شركة (س) في 2009 ، 2008

نسبة مئوية %

نسبة التغير	2008	2009	
			<u>الأصول</u>
(1)	9	8	أراضي
(4)	36	32	صافي مباني
3	14	17	صافي آلات
(2)	59	57	صافي أصول ثابتة
0	15	15	مخزون
1	16	17	عملاء
0	0	0	م . نقدية
1	10	11	نقدية بالبنوك
2	41	43	إجمالي الأصول المتداولة
0	100	100	مجموع الأصول
			<u>الإلتزامات</u>
			متداولة
2.3	14.7	17	موردون
0.4	1.1	1.5	م . مستحقة وإيرادات مقدمة
2.7	15.8	18.5	مجموع الإلتزامات المتداولة
(3.1)	45.4	42.3	رأس المال
6.4	11.6	18	أ . محتجزة
(6)	27.2	21.2	سندات
2.7	84.2	81.5	مجموع حقوق الملكية
			والإلتزامات
0	100	100	إجمالي الإلتزامات

ومن الواضح أن قائمة الأهمية النسبية بالشكل المعين في الجدول () تفيد في مجالي التحليل الأفقي والتحليل الرأسي . إذ تمكن من إجراء التحليل المقارن ورأسياً ويمكن من خلال التحليل الأفقي دراسة سلوك كل بند من

بنود القائمة على حدا عبر الزمن ، وتبعاً لذلك فإن هذا النوع من التحليل يتصف بالديناميكية نظراً لأنه يبين التغيرات عبر الزمن . فمثلاً يمكن التوصل من خلال إستقراء قائمة الأهمية النسبية في مثالنا السابق التوصل لنتيجة مؤداها إرتفاع قيمة النقدية ووزنها النسبي في عام 2009 بالمقارنة بعام 2008 ومن ناحية أخرى ينطوي التحليل الرأسي لقائمة على دراسة علاقات كمية قائمة بين عناصر القائمة في تاريخ معين ، وتبعاً لذلك فهو يتصف بالسكون والثبات لأنه لا يأخذ حسبانه عنصر الزمن. فعندما نستبين من قائمة الأهمية النسبية لشركة (س) أن نسبة المخزون إلي إجمالي الأصول تبلغ نحو 15 % في عام 2009 نكون هنا إزاء تحليل رأسي يتصف بالسكون لأنه لم يوضح التغيرات في نسبة المخزون عام 2009 بالمقارنة بنظيرتها في عام 2008.

ج) قائمة الدخل المقارنة :-

تظهر قائمة الدخل المقارنة نتائج عمليات المنشأة في فترات محاسبية مختلفة والتغيرات التي تحدث في بنود القائمة . ويمكن أن تظهر القائمة في شكل أرقام مطلقة أو في شكل نسب مئوية. وتعد قائمة الدخل المقارنة بنفس الاسلوب الذي سبق إستخدامه في اعداد الميزانية العمومية المقارنة.

وعلى ضوء البيانات الموضحة في قائمة الدخل لشركة (س) يمكن إعداد قائمة الدخل المقارنة على النحو الموضح في . ويمكن أيضا تحليل قائمة الدخل المقارنة بنفس الكيفية التي تم بها تحليل قائمة المركز المالي إما أفقياً أو رأسياً . حيث يبين التحليل الأفقي معدل التغير في العوامل والعناصر التي تؤثر في صافي الربح كالمبيعات ، وتكلفة البضاعة المباعة ، والإهلاك ، والضرائب وغيرها. فيما يمكن تحليل القائمة رأسياً غير أن هذا يستلزم إعداد قائمة نسبية كقائمة الأهمية النسبية لبنود قائمة المركز المالي . وتقوم قائمة الدخل المقارنة بالنسب على تحديد نسبة كل عنصر إلي المبيعات كما هو موضح.

وتمكن القائمة النسبية للدخل من القيام بالتحليل الرأسي الذي يظهر توزيع إيرادات النشاط بين عناصر التكلفة التي تعمل على تحقيق هذه المبيعات . ويقوم المحلل المالي بدراسة كل نسبة مئوية للتعرف على معقولية أو عدم معقولية حجم بنود المصروفات بالنسبة لمستوى المبيعات.

قائمة الدخل المقارنة (س) عن السنوات

2009، 2008

(مليون جنيه)

قيمة التغير	2008		2009		البيان
	نسبة مئوية (%)	قيمة	نسبة مئوية (%)	قيمة	
10000	100	70000	100	80000	إيرادات النشاط

5000	78.6	55000	75	60000	تكلفة المبيعات
5000	21.4	15000	25	20000	مجمل الربح (الخسارة)
400	8.7	6100	8	6500	م . إدارية
4600	12.7	8900	17	13500	صافي ربح النشاط
100	1.3	900	1	800	فوائد قرض
4700	11.4	8000	16	12700	صافي ربح قبل الضرائب
900	2.6	1800	3.3	2700	ضرائب
3800	8.8	6200	12.7	10000	صافي ربح (خسارة)

ويمكن للمحلل المالي أن يصل للعديد من النتائج من واقع الفحص والتحليل الرأسي لقائمة الدخل المقارنة فمثلا يمكن أن يصل من تحليله إلي نتيجة مفادها

تناقص نسبة الفوائد من 1.3% عام 2008 إلى 1% في عام 2009

تزايد قيمة مبيعات عام 2009 بالمقارنة بمبيعات 2008 بنسبة 14.3% مما أدي إلي إرتفاع صافي الربح بنسبة زيادة 61.3% عن العام المالي السابق

- أسلوب التحليل بإستخدام التدفق النقدي .

تعد قائمة التدفقات النقدية جزءا متمما للقوائم المالية .

ويهتم مستخدمو القوائم المالية بقائمة التدفقات النقدية لأنها توضح لهم الكيفية التي تعتمد عليها المنشأة في توليد واستخدام النقدية وما في حكمها .

المقصود بالتدفقات النقدية :-

ويقصد بمصطلح "التدفقات النقدية" التدفقات الداخلة والخارجة للنقدية وما في حكمها أي تدفق نقدي داخل وتدفق نقدي خارج .

عرض التدفقات النقدية :-

تعرض تلك القائمة التدفقات النقدية مبوبة حسب الأنشطة التشغيلية والإستثمارية والتمويلية .

المقصود بالأنشطة التشغيلية :-

هي تلك الأنشطة الرئيسية المنتجة للإيراد للمنشأة / وكل ما لا يدخل ضمن الأنشطة الإستثمارية والتمويلية .

وتنتج تلك الأنشطة نتيجة المعاملات والأحداث الأخرى التي تدخل في تحديد صافي الربح أو الخسارة .

ومن أمثلة التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية ما يلي :

أ - المقبوضات النقدية من تقديم الخدمات وبيع السلع .

ب المقبوضات النقدية من الأتعاب والإتاوات والعمولات والإيرادات الأخرى .

ومن امثلة التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية ما يلي :-

أ - المدفوعات النقدية للموردين سدادا لقيمة بضائع او خدمات .

ب المدفوعات النقدية للعاملين .

المقصود بالأنشطة الإستثمارية :-

هي تلك الأنشطة المتمثلة في إمتلاك أصول طويلة الأجل والتخلص منها وغيرها من الإستثمارات التي لا تدخل ضمن البنود التي تعادل النقدية .

ومن امثلة النقدية الداخلة من الأنشطة الإستثمارية ما يلي :-

أ - المقبوضات النقدية من بيع الأصول الثابته وغير الملموسه .

ب المقبوضات النقدية من تحصيل القروض الممنوحة لأطراف أخرى (الإقراض)

ومن امثلة التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الإستثمارية ما يلي :-

أ - المدفوعات النقدية لإقتناء أصول ثابتة وغير ملموسة .

ب القروض الممنوحة لأطراف أخرى (إقراض)

المقصود بالأنشطة التمويلية :-

هي الأنشطة التي ينتج عنها تغيرات في حجم ومكونات ملكية راس المال (حقوق الملكية) وعمليات الاقتراض التي تقوم بها المنشأة .

من امثلة التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية ما يلي :-

أ - مقبوضات نقدية نتيجة إصدار اسهم .

ب مقبوضات نقدية نتيجة إصدار سندات او قروض .

ومن امثلة التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التمويلية ما يلي :-

أ - توزيعات نقدية للملاك .

ب مدفوعات نقدية لسداد مبالغ مقترضه .

إن قائمة التدفق النقدي تفسر التغير في النقدية وغيرها من الأصول سريعة السيولة (التي يمكن تحويلها لنقدية بسرعة ويسر ودون أى خسارة) كأذون الخزانة والودائع والاوراق المالية القابلة للتسويق. وتقوم قائمة

التدفق النقدي بهذا الدور من خلال متابعة الأنشطة التي تؤثر زيادة أو نقصا في رصيد النقدية والأصول السائلة الأخرى .

وسوف نقوم بتطبيق ذلك على شركة (س) بإعداد قائمة التدفق النقدي الخاصة بها وذلك على النحو المبين بالجدول رقم (8) .

جدول رقم (8)

قائمة التدفق النقدي لشركة السلام عن عام 2004

"مليون جنيه"

		1- الأنشطة التشغيلية
	117,5	صافي الربح
	100	يضاف : الإهلاك
	30	الزيادة في الدائنين
	10	الزيادة في المستحقات
		يخصم : إستخدامات النقدية
	(60)	الزيادة في المدينين
	(200)	الزيادة في المخزون
	(2,5)	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية
		2- الأنشطة الاستثمارية
	(140)	الزيادة في الأصول الثابتة (شراء أصول)
	(140)	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
		3- الأنشطة التمويلية
	174	زيادة الإقتراض (سندات)
	(4)	تسديدات أرباح لحملة الأسهم الممتازة
	(57,5)	توزيعات أرباح مسددة لحملة الأسهم العادية
	50	زيادة اوراق الدفع (ائتمان قصير الاجل)
	162,5	صافي التدفقات من الأنشطة التمويلية

20		صافي التدفق النقدي خلال الفترة
80		رصيد النقدية في 2004/1/1
100		رصيد النقدية وغيرها من الأصول السائلة في 2004/6/30

ملاحظة :-

تم إعتبار أوراق الدفع ضمن الأنشطة التمويلية باعتبارها أحد أنواع الإئتمان قصير الاجل ويرى البعض ادماج التغيرات في اوراق الدفع ضمن الأنشطة التشغيلية باعتبارها مرتبطة بالمبيعات الاجلة التي تعد احد اهم الأنشطة التشغيلية للمنشأة.

تحليل قائمة التدفق النقدي :-

١ - بالرغم من أن الأنشطة التشغيلية قد أفضت إلي تدفقات نقدية داخلية قدرها 257,5 مليون جنيه (ممثلة

في صافي بتدفقات العمليات وقدرها 217,5 مليون جنيه وزيادة في الدائنين قدرها 30 مليون جنيه وزيادة في المستحقات قدرها 10 مليون جنيه) إلا أن صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية جاء سلبياً إذ بلغت قيمته - 2,5 مليون جنيه ويفسر ذلك بأن التدفقات النقدية الخارجة خلال عام 2004 والتي بلغت نحو 260 مليون جنيه (ممثلة في زيادة المدينين بنحو 60 مليون جنيه والمخزون بنحو 200 مليون جنيه) كانت أكبر من التدفقات الداخلة من الأنشطة التشغيلية بنحو 2,5 مليون جنيه.

٢ - ترتب على الأنشطة الإستثمارية تدفقاً نقدياً خارجاً قيمته 140 مليون جنيه نتيجة لقيام الشركة بشراء بعض الأصول خلال العام.

٣ - قامت الشركة خلال عام 2004 بعدة أنشطة تمويلية أهمها.

(أ) الحصول على إئتمان قصير الأجل متمثل في زيادة رصيد أوراق الدفع ترتب عليه تدفقاً نقدياً داخلياً قدره 50 مليون جنيه.

(ب) حصلت الشركة على إقتراض طويل الأجل تمثل في بيع إصدارات جديدة من سندات الأمر الذي أدى إلى دخول تدفق للشركة بلغت قيمته 174 مليون جنيه.

(ج) سداد توزيعات لكل من حملة الأسهم الممتازة وحملة الأسهم العادية بلغت في المجموع 61,5 مليون جنيه ، مثلت تدفقاً نقدياً خارجاً . وبذلك يكون قد ترتب على الأنشطة التمويلية صافي تدفق نقدي إيجابي قدره 162,5 مليون جنيه.

وفي المجموع فإنه ترتب على جميع أنشطة الشركة التشغيلية والإستثمارية والتمويلية صافي تدفق نقدي إيجابي قدره 20 مليون جنيه ، الأمر الذي ترتب عليه زيادة الرصيد النقدي من 80 مليون جنيه في 2004/4/1 إلي 100 مليون جنيه في 2004/6/30.

٤ - تضمنت قائمة التدفق النقدي لشركة السلام بعض الجوانب السلبية التي تثير قلق الإدارة أهمها:

أ) ترتب على الأنشطة التشغيلية عجزاً في الرصيد النقدي قدره 2,5 مليون جنيه.

ب) قامت الشركة بـإففاق نحو 140 مليون جنيه لشراء أصول ثابتة كما قامت بسداد نحو 61,5 مليون جنيه كتوزيعات لحملة الأسهم العادية وحملة الأسهم الممتازة . وقد قامت بتغطية هذه النفقات بالإقراض المكثف (نحو 224 مليون جنيه) من خلال بيع سندات قيمتها 174 مليون جنيه والحصول على تسهيلات إئتمانية قصيرة الأجل بنحو 50 مليون جنيه (أوراق دفع) . وتأسيساً على ذلك فمن المتوقع أن لا تستطيع الشركة الاستمرار بهذا الأسلوب ، وتبعاً لذلك يتعين على ادارة الشركة تعديل سياستها لتعمل على تنشيط العمليات التشغيلية مع تقليل الاعتماد على التمويل باستخدام القروض والسندات.

ثانياً : التحليل باستخدام النسب المالية :-

كما سلف الذكر تحدد القوائم المالية كل من مركز الشركة المالي في لحظة معينة ، ونتيجة أعمالها عن الفترة المالية المتهية ، وتكتسب القوائم المالية أهمية خاصة بالنسبة للأطراف المعنية بالمنشأة بصفة عامة وإدارة المشروع بصفة خاصة ، حيث تهتم الإدارة بتحليل القوائم المالية بهدف تحديد نقاط الضعف والقوة في المركز المالي للمنشأة ومن ثم العمل على إتخاذ الإجراءات اللازمة لسد أوجه الضعف ، وذلك بجانب مساعدة الإدارة على التوقع بالظروف والأحوال المستقبلية وإستخدام هذه التوقعات كنقطة بدء للعملية التخطيطية التي تؤثر على مستقبل المنشأة.

ويعتبر أسلوب التحليل المالي باستخدام النسب المالية أحد الأساليب التي تساعد في تقييم القوائم المالية ، ويهدف إلى الإستفادة من البيانات الكثيرة الواردة بالقوائم المالية للمنشأة بهدف الحصول على المعلومات التي تهتم الأطراف المعنية بالمشروع (الإدارة ، الملاك ، الدائنون) التي تساعد في صياغة قراراتهم ، ويستند تحليل النسب المالية على مجموعة من العلاقات المنطقية بين البنود المختلفة للقوائم المالية. ويعبر عن العلاقات المنطقية بين البنود المختلفة للقوائم المالية في شكل نسب مئوية أو معدلات وقد تكون هذه العلاقة بين بنود قوائم المركز المالي فيما بينها ، أو بين بنود قائمة المركز المالي وقائمة الدخل . والنسبة المألوفة باعتبارها علاقة بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية تزود الأطراف المعنية بالمنشأة بمعلومات محددة تساعد على تفهم ظروف المنشأة بشكل أفضل بالمقارنة بالمعلومات التي يحصلون عليها من تحليل المعلومات بشكل منفصل.

وتجدر الإشارة إلي أن العلاقة التي توجدنا النسبة المالية قد لا يكون لها دلالة كافية ما لم يتم مقارنتها بنسب أخرى قد تكون تاريخية أو معيارية أو مماثلة لشركة أخرى على النحو التالي :

١ - قد تكون المقارنة بنسب تاريخية مماثلة خاصة بسنوات سابقة ، والهدف من مقارنة النسب المالية بنظيراتها التاريخية هو تحديد مدى تطور أو تدهور أداء الشركة ، ويعرف هذا الأسلوب بأسلوب المقارنة باستخدام السلسلة الزمنية **time series comparison** أو تحليل الاتجاه.

٢ - قد تكون المقارنة مع متوسطات نسب خاصة بالصناعة التي تنتمي لها الشركة ، ويساعد هذا الأسلوب في معرفة أداء الشركة مقارنة بمستوي أداء الصناعة.

٣- قد تكون المقارنة مع نسب الشركات الأخرى المماثلة لها في الحجم والنشاط وتنتمي لنفس الصناعة ، بما يساعد في التعرف على مستوى أداء الشركة بالمقارنة بأداء الشركات المنافسة . غير أن نتائج هذه المقارنات يجب أن تؤخذ بقدر من الحذر والحيطه لوجود إختلافات بين الشركات في الحجم ، والأساليب المحاسبية المتبعة ، وكمية المنتج ، ومستوي التكامل بين أنشطة الإنتاج والتسويق والبيع ، ودرجة التنوع ، وغيرها من العوامل الأخرى التي قد تؤدي إلي وجود إختلافات جوهرية في النسب بين الشركات محل المقارنة . وتأسيسا على ذلك يمكن القول ان التحليل المالي الفعال بإستخدام هذا الأسلوب لا يجب أن يقفز إلي نتائج نهائية. باعتبار أن النسب المالية تعطي دلالات قد لا ترقى إلي مستوي الاجابات عن المشكلة.

٤- المقارنة بالنسب المعيارية أو المستهدفة management targets التي حددتها إدارة المشروع. وتعكس النسب المستهدفة الجهود المبذولة من إدارة المنشأة للرقابة على الأداء وتوجيهه والتحقق من أن الأهداف الإستراتيجية للإدارة سوف يتم تحقيقها.

مثال علي تحليل البيانات بإستخدام النسب المالية :-

لديك البيانات التالية لشركتين (ع ، ص) و المطلوب اجراء التحليل بالنسب المالية للشركتين و تفسير مدلولاتها .

الشركة (ع) عن سنة 2006

البيان	2006 جنيه بآلاف الجنيهات
صافى مبيعات	2,600
تكلفة مبيعات	(1.900)
مجمل الربح	700
مصروفات ادارية	(150)
صافى ربح النشاط	450
	(70)

40	مصارييف اخرى
420	
(130)	إيرادات أخرى
290	صافي الربح قبل الضرائب الضرائب صافي الربح

علما بان : متوسط المخزون 583 جنييه

معدلات الصناعة هي:

2.1	مرة	معدل دوران المخزون
27.5	%	حافة مجمل الربح
3	%	حافة صافي الربح

الشركة (ص) عن سنة 2006

بيان	عام 2006
صافي المبيعات	51000
صافي الربح	4000
مجموع الأصول المتداولة	30000
مجموع الأصول الثابتة	7000
إجمالي الأصول	37000

15720	مجموع التزامات المتداولة
06280	مجموع الالتزامات طويلة الأجل
22000	إجمالي الالتزامات
51000	مجموع حقوق المساهمين

علما بان معدلات الصناعة هي:

مرة	8.6	معدل دوران الأصول الثابتة
%	4.2	معدل العائد على الإستثمار
%	8.03	معدل العائد على حقوق الملكية
%	3	حافة صافي الربح
%	40	نسبة الإقتراض

الشركة (ع)

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{متوسط المخزون}}$$

$$= \frac{1900}{583} = 3.3 \text{ مرة}$$

يعنى ذلك ان معدل الدوران فى الشركة يفوق مثيله على متوسط الصناعة وهذا لا يعنى بالضرورة كفاءة عالية لأنه ممكن ان يعرض المنشأة لمخاطر نفاذ المخزون مما يضيع على الشركة ارباح المبيعات الإضافية التى يمكن تحقيقها لو لم ينفذ المخزون و ليس معنى ذلك ان معدل الدوران المنخفض افضل لأنه يعنى مخزون زائد يؤدي لإحتمال التهرض للخسارة كما ان ذلك يؤدي لوجود نقدية معطلة .

حافة مجمل الربح Gross Profit Margin

$$\text{حافة مجمل الربح} = 100 \times \frac{\text{مجممل الربح}}{\text{صافى المبيعات}}$$

$$= 100 \times \frac{700}{2600} = 26.9\%$$

يعنى ذلك ان حافة مجمل الربح فى الشركة يقل عن متوسط الصناعة وقد يعنى ان تكلفة المبيعات للمنشأة تزيد عن مثيلتها هلى مستوى الصناعة الأمر الذى يتطلب رقابة على العناصر المكونة لتكلفة المبيعات

Net Profit Margin

حافة صافي الربح

$$\text{حافة الربح بعد الضرائب} = \frac{\text{ارباح بعد الضرائب}}{\text{صافي المبيعات}} \times 100$$

$$\text{حافة الربح بعدالضرائب} = \frac{290}{2600} \times 100 = 11.15\%$$

هذا يعنى ان كل جنيه من المبيعات يتولد عنه نسبة ربح 11.5 % .

الشركة (ص)

$$\text{معدل دوران الاصول المتداولة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{صافي الاصول المتداولة}}$$

51000

$$\text{معدل دوران الاصول المتداولة} = \frac{51000}{30000} = 1.7 \text{ مرة}$$

يدل ذلك ان كل جنيه مستثمر فى الأصول المتداولة يسهم فى توليد مبيعات قدرها 1.7 جنيه

$$\text{معدل دوران الاصول الثابتة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{صافي الاصول الثابتة}}$$

51000

$$\text{معدل دوران الاصول الثابتة} = \frac{51000}{7000} = 7.2 \text{ مرة}$$

معنى ذلك ان هذا المعدل يقل عن مثيله على مستوى الصناعة و قد يرجع ذلك اما لإنخفاض الكفاءة فى استغلال الأصول الثابتة أو المغالاة فيها .

Current Ratio

معدل التداول

(وهو نسبة الأصول المتداولة إلى مجموع الالتزامات المتداولة)

$$\text{معدل التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

$$\text{معدل التداول} = \frac{30000}{15720} = 1.9 \text{ مرة}$$

ويعكس هذا المؤشر مدى تغطية اصول المشروع المتداولة لخصومه المتداولة و المعيار المفضل لنسبة التداول هي (2 : 1) كفاءة ادارة رأس المال العامل:

$$\text{نسبة صافي راس المال العامل الي الاصول المتداولة} = \frac{\text{صافي راس المال العامل}}{\text{الاصول المتداولة}} \times 100X$$

$$\text{نسبة صافي راس المال العامل الي الاصول المتداولة} = \frac{14280}{30000} \times 100 = 47.6\%$$

وهي الجزء المتبقي من الاصول المتداولة التي يمكن للمنشأة تشغيله بعد سداد الالتزامات المتداولة نسب قياس الربحية

نسب و مؤشرات تبين مدى ربحية الشركة ونمو ارباحها من عام الى اخر

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{حقوق الملكية}} \times 100 X$$

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{4000}{51000} \times 100 = 7.8\%$$

وهو العائد على الأموال المستثمرة بواسطة الملاك

Gross Profit Margin

حافة صافي الربح

$$\text{حافة صافي الربح} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{صافي المبيعات}} \times 100X$$

وهي مؤشر لمدى كفاءة الادارة في ترشيد العناصر التي تكون تكلفة المبيعات

وتقارن هذه النسبة مع مثيلاتها على مستوى الصناعة فإذا انخفضت هذه النسبة فيجب الرقابة على العناصر المكونة لتكلفة المبيعات

$$\% 7.8 = 100X \frac{4000}{51000} = \text{حافة مجمل الربح}$$

هذا يعنى ان كل جنيه من المبيعات يتولد عنه نسبة ربح 7. % .

$$(1) \text{ معدل العائد على الأستثمار} = \frac{\text{صافى الربح بعد الضريبة}}{\text{اجمالى الاصول}} = 100X$$

(وهو يقيس القدرة على توليد الأرباح من الأصول المتاحة)

$$(2) \text{ معدل العائد على الأستثمار} = \frac{4000}{37000} = 10.8\% = 100X$$

دليل ان المنشأة قادرة على تحقيق معدل للعائد على الإستثمار يزيد على مثيله على مستوى الصناعة

نسب قياس الاقتراض

أ- نسبة الاقتراض Debt Ratio

(وهي نسبة مجموع الالتزامات إلى مجموع الأصول) .

هذه النسبة تبين قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة وطويلة الأجل.

$$\text{نسبة الإقتراض} = \frac{\text{اجمالى الإلتزامات}}{\text{اجمالى الأصول}} = 100X$$

$$\text{نسبة الإقتراض} = \frac{22000}{37000} = 59.4\% = 100X$$

الشركة قد تجاوزت متوسط الصناعة مما يجعلها تواجه صعوبات فى الحصول على قروض فى المستقبل

ب- نسبة الاقتراض إلى حقوق الملكية

$$\text{نسبة الإقتراض الى حقوق الملكية} = \frac{\text{اجمالى الإلتزامات}}{\text{حقوق الملكية}} = 100X$$

نسبة الإقتراض الى حقوق الملكية =

$$\%43.14 = 100X \frac{22000}{51000}$$

مما يعنى ان الشركة تعتمد على اموال الغير بدرجة كبيرة

تاسعا : علاقة التحليل المالي بالتخطيط المالي

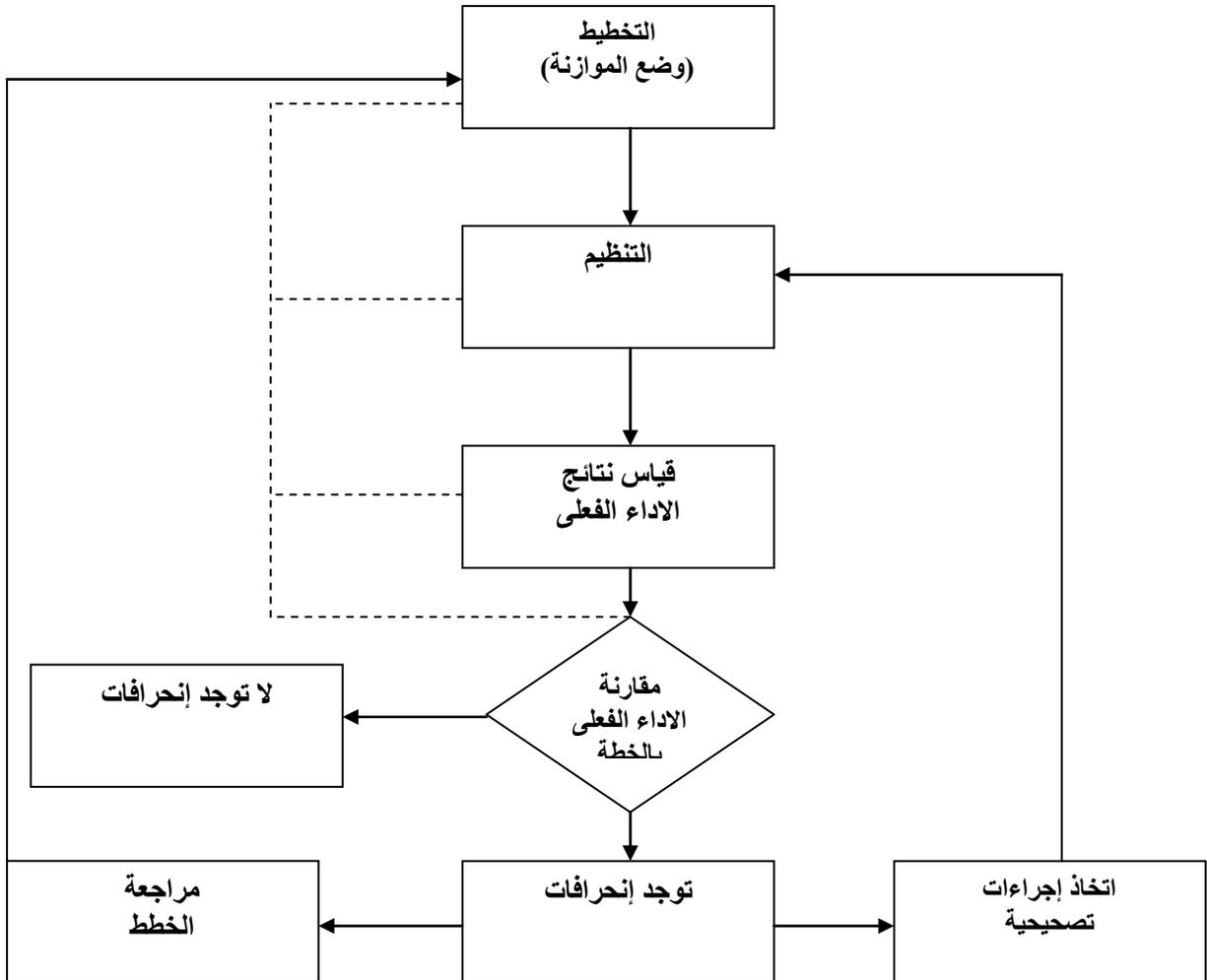
على الرغم من تداخل عمليات إتخاذ القرارات فى كافة الأنشطة التى تنهض بها إدارة المنظمة ، إلا أن هناك وظيفتين أساسيتين من وظائف الإدارة ينبغى إبرازهما وإدراك العلاقة الكائنة بينهما، إلا وهما وظيفتى التخطيط والرقابة، إذ لا ينبغى النظر إلى هاتين الوظيفتين كما لو كانا مستقلين تماما، إذ أن كلا من أنشطة التخطيط والرقابة إنما تمثلان دورة متعاقبة مستمرة تبدأ بأحدهما وتنتهى بلأخرى وهكذا. إذ يعقب التخطيط متابعة الأداء وتقييم النتائج وإتخاذ القرارات التصحيحية إذا استلزم الامر، ومراجعة الخطة التالية. ولذا فإن الخطة توفر أساسا لتقييم الأداء الفعلى، ونتائج تقييم الأداء توفر أساسا لمراجعة الخطة وتطويرها.

ويمكن تمثيل تلك الدورة من الأنشطة المتعاقبة للتخطيط والرقابة فى الشكل المبسط رقم (3) .

هذا ومن أهم وسائل الرقابة هو التحليل المالي حيث أن التحليل المالي يوضح النتائج الحقيقية لكافة النواحي المختلفة داخل المنشأة ، الأمر الذى يمكن القائمين بعملية التخطيط من تدارك المواقف وإتخاذ القرارات التصحيحية الخاصة بالخطة الحالية ثم بعد ذلك يتم أخذ ما أسفر عنه من نتائج التحليل المالي فى الحسبان عند الإعداد للخطة القادمة.

شكل رقم (3)

عمليات إتخاذ القرارات



عاشرا : تحديد الإنحرافات عن الموازنة

تهدف الرقابة إلى التحقق من تحقيق الأهداف بأقل تكلفة ممكنة وبأقصى كفاءة ممكنة.

والرقابة تعنى التقدم فى الأداء ومطابقة الفعلى مع المخطط والتعرف على الإنحرافات ومسبباتها.

والرقابة قد تتم عن طريق:

- مقارنة القوائم المالية الفعلية والقوائم التقديرية عن نفس المدة.
 - مقارنة القوائم الفعلية للمنشأة والقوائم الفعلية للمنشأة الأخرى المماثلة، فى نوع وحجم النشاط، إلا انه من الصعب توحيد الظروف التى تخضع لها المنشآت.
 - مقارنة القوائم الفعلية للمنشأة بين عدة فترات متساوية فى المدة، مثل مقارنة نتائج هذا الشهر ونتائج الشهر المماثل له فى العام السابق، أو نتائج هذا العام بنتائج العام السابق، وقد يكون ذلك بالنسبة للمنشأة ككل أو تكون المقارنة بين قوائم كل قسم من أقسام المشروع، أو كل فرع من الفروع الموجودة. إلا أن ذلك يعنى إنتقال أخطاء الماضى للحاضر وعدم الأخذ فى الحسبان تغير الظروف.
- إلا أن الرقابة بهذا الأسلوب تفتقر إلى وجود المعايير العلمية السليمة التى تقاس عليها البيانات الفعلية، فالرقابة وتقييم الأداء يجب ان تتم بمقارنة الأداء الفعلى بمعايير الأداء. ثم تحليل الإنحرافات والتعرف على أسبابها وتحديد المسئول عن حدوثها وإتخاذ القرارات المصححة.

ويمكن تحقيق الرقابة وتقييم الأداء بشكل فعلى وذلك من خلال الخطوات الرئيسية التالية:

- ١ تحليل إنحرافات إيرادات المبيعات المترتبة على وجود إنحرافات فى أسعار البيع وفى أحجام المبيعات وكذلك فى الأرباح.
- ٢ تحليل إنحرافات عناصر التكاليف والمتمثلة فى خلطة المدخلات وإنحرافات الإنتاجية فى إستخدام هذه المدخلات.
- ٣ بيان كيفية التصرف فى الإنحرافات التى تم التوصل إليها حيث يتم أولا معرفة المصادر التى يمكن أن تؤدى إلى وجود الإنحرافات، ثم كيفية تحديد الإنحرافات التى تستلزم إجراء فحص إضافى لمعرفة الأسباب التى أدت إلى وجود هذه الإنحرافات.

حادي عشر : توضيح النتائج المرتبطة بالإنحرافات عن الموازنة**١ تحليل إنحرافات الربح:**

إنحرافات الربح يتمثل الفرق بين:

الربح المخطط

والربح الفعلي

ويرجع الإنحراف إلى :

١ -إنحرافات المبيعات.

٢ -إنحرافات التكاليف.

حيث أن صافي الربح الفعلي يساوي:

الربح المخطط في الموازنة مضافاً اليه: الإنحرافات الموجبة (في صالح المشروع) لكل من المبيعات والتكاليف
مخصوماً منه: الإنحرافات السالبة (في غير صالح المشروع) لكل من المبيعات والتكاليف.

مثال:

الربح المخطط في الموازنة 30000 جنيه والربح الفعلي 16100 جنيه

وإنحراف قيمة المبيعات 5000 جنيه (-) في غير صالح المشروع.

وإنحراف التكاليف 8900 جنيه (-) في غير صالح المشروع.

تشمل إنحرافات مواد 6600 جنيه (-) في غير صالح المشروع.

إنحرافات عمالة 800 جنيه (-) في غير صالح المشروع.

إنحرافات تكاليف صناعية غير مباشرة 1500 جنيه (-) في غير صالح المشروع

الحل:

إنحراف الربح = 30000 جنيه - 16100 جنيه = 13900 جنيه تحلل إلى:

إنحراف مبيعات 5000 جنيه وإنحراف تكاليف 8900 جنيه ومن ثم يلزم تحليل إنحرافات المبيعات والتعرف على أسبابها وتحليل إنحرافات التكاليف والتعرف على أسبابها.

أ -تحليل إنحرافات المبيعات:

يتم فصل إنحرافات الكمية عن إنحرافات السعر للوصول إلى أسباب الإنحراف.

إنحراف قيمة المبيعات:

$$= \text{قيمة المبيعات الفعلية} - \text{قيمة المبيعات المخططة}$$

$$= (\text{كمية فعلية} \times \text{سعر فعلى}) - (\text{كمية مخططة} \times \text{سعر مخطط})$$

ويحلل إنحرافات قيمة المبيعات إلى :

١ إنحراف كمية : نتيجة إختلاف كمية المبيعات الفعلية عن الكمية المخططة (كمية مبيعات فعلى - كمية مبيعات مخططة)

٢ إنحراف سعر : نتيجة إختلاف السعر الفعلى عن السعر المخطط (سعر فعلى - سعر مخطط)

٣ إنحراف مختلط : نتيجة إختلاف الكميات والأسعار الفعلية عن المخطط .

* ويحدد إنحراف الكمية كالاتى:

$$= \text{سعر مخطط} (\text{كمية فعلية} - \text{كمية مخططة})$$

* يحدد إنحراف السعر للمبيعات كالاتى:

$$= \text{كمية مخططة} (\text{سعر فعلى} - \text{سعر مخطط})$$

* الإنحراف المختلط يحدد كالاتى:

التغير فى الكمية × التغير فى السعر .

$$= (\text{كمية فعلية} - \text{كمية مخططة}) \times (\text{سعر فعلى} - \text{سعر مخطط})$$

مثال:

إذا توافر لدينا البيانات التالية عن المنتج (س):

البيان	المخطط	الفعلى
كمية المبيعات بالوحدات	20000	150000
سعر الوحدة بالجنيه	4	5

المطلوب:

توضيح الإنحراف القيمى والكمى والسعرى والمخطط للمبيعات.

الحل:

إنحراف قيمة المبيعات

= قيمة المبيعات الفعلية - قيمة المبيعات المخططة

= (كمية فعلية × سعر فعلي) - (كمية مخططة × سعر مخطط)

= (5 × 15000) - (4 × 20000)

= 75000 - 80000 = (5000) في غير صالح المشروع

وهذا الإنحراف يحلل إلى الإنحرافات الفرعية المكونة له كما يلي:

1- إنحراف كمية:

إنحراف كمية المبيعات = سعر مخطط (كمية فعلية - كمية مخططة)

= 4 (20000 - 15000)

= 20000 ج في غير صالح المشروع

2- إنحراف سعر:

إنحراف سعر البيع = كمية مخططة (سعر فعلي - سعر مخطط)

= 20000 (4-5)

= 20000 ج في غير صالح المشروع

3- إنحراف مختلط :

الإنحراف المختلط = التغيير في الكمية × التغيير في السعر

= (كمية فعلية - كمية مخططة) (سعر فعلي - سعر مخطط)

= (20000 - 15000) (4-5)

= 1 × 5000

= 5000 جنيه في غير صالح المشروع.

وللتأكد من صحة التحليل السابق:

فإن إنحراف الكمية + إنحراف السعر + الإنحراف المختلط = إنحراف قيمة المبيعات.

أي أن :

إنحراف قيمة المبيعات = 50000 + 20000 + 20000

= 5000 جنيه في غير صالح المشروع

وفى ضوء هذا التحليل يلزم أن تحاول الإدارة، زيادة كمية المبيعات فرغم ارتفاع السعر إلا أن الإنحراف ظل سالباً.

لذلك تحاول الإدارة :

- تركيز الحملة الإعلانية للمنتج.
 - محاولة معرفة سبب انخفاض كمية المبيعات حيث قد يرجع السبب إلى ارتفاع السعر. مما يتطلب إعادة النظر فى السياسة السعرية أو محاولة طرح جوائز أو هدايا معينة على المبيعات.
 - قد يكون السبب هو عدم جودة المنتج أو سوء عرضه
- وفى ضوء الأسباب يتم إتخاذ الإجراءات المصححة أو العلاجية. وقد تصل إلى نفس النتيجة بإستخدام الحل الآتى:

تحليل الإنحراف إلى إنحراف كمية وإنحراف سعر فقط أى أن الإنحراف المختلط يكون ضمن إنحراف السعر.

$$1- \text{إنحراف الكمية} = \text{سعر مخطط (كمية فعلية- كمية مخطط)}$$

$$= 4 (15000 - 20000)$$

$$= - (20000) \text{ فى غير صالح المشروع}$$

$$2- \text{إنحراف السعر} = \text{كمية فعلية (سعر فعلى - سعر مخطط)}$$

$$= 15000 (4-5)$$

$$= 15000 \text{ فى غير صالح المشروع.}$$

التحقق من التحليل :

$$\text{إنحراف قيمة المبيعات} = \text{إنحراف كمية} + \text{إنحراف سعر}$$

$$= 15000 + (- 20000)$$

$$= - 5000 \text{ ج}$$

وهى نفس النتيجة السابقة

وفى حالة تعدد المنتجات وإختلاف معدل الربح فيها فإن الإنحراف يوضح الفرق فى هامش المبيعات نتيجة التغير فى المزج الفعلى عن المخطط ويتم تحليله إلى إنحراف مزج (تشكيل) وإنحراف حجم (عددى)

ب تحليل إنحرافات عناصر التكاليف :

تحليل إنحرافات تكلفة المواد الخام:

$$\text{إنحراف تكلفة المواد} = \text{تكلفة المواد الفعلية} - \text{تكلفة المواد التقديرية}$$

ويتم تحليل هذه الإنحرافات إلى :

١ - إنحراف كمية = معدل السعر المخطط (كمية المواد الفعلية المستخدمة في الإنتاج - كمية المواد المخطط استخدامها في الإنتاج).

٢ - إنحراف سعر = كمية مخططة (السعر الفعلي - السعر المخطط)

وفي حالة عدم حساب الإنحراف المختلط تستخدم الكمية الفعلية (يشمل الإنحراف السعر والإنحراف المختلط)

٣ - إنحراف مختلط = التغير في الكمية × التغير في السعر

مثال :

في ضوء البيانات التالية حدد إنحرافات التكلفة وإنحراف الكمية وإنحراف السعر والإنحراف المختلط.

البيان	المخطط	الفعلي
كمية الإنتاج	100000 وحدة	
كمية المواد الخام	15000 وحدة من المادة (ع)	18000 وحدة من المادة (ع)
معدل السعر	1 جنيه للوحدة	1.20 جنيه

الحل :

إنحراف تكلفة المادة (ع)

= تكلفة المواد الفعلية - تكلفة المواد المخططة.

= (كمية فعلية × سعر فعلي) - (كمية مخططة × سعر مخطط)

= (1 × 15000) - (1.20 × 18000)

= 15000 - 21600

= 6600 ج

إنحراف كمية = سعر مخطط (كمية فعلية - كمية مخططة)

= 1 × (15000 - 18000)

= 3000 ج

إنحراف سعر = كمية مخططة (سعر فعلي - سعر مخطط)

= (1 - 1.20) 15000

$$= 3000$$

إنحراف مختلط = التغيير في الكمية × التغيير في السعر

$$= (18000 - 15000) (1 - 1.20)$$

$$= 3000 \times 0.20$$

$$= 600 \text{ ج}$$

التحقق من النتيجة:

$$\text{إنحراف كمية} = 3000 \text{ جنيه}$$

$$\text{إنحراف سعر} = 3000 \text{ جنيه}$$

$$\text{إنحراف مختلط} = 600 \text{ جنيه}$$

$$6600$$

أو يضم الإنحراف المختلط إلى إنحراف السعر ويكون الحل كالآتي:

إنحراف كمية = سعر مخطط (كمية فعلية - كمية مخططة)

$$= (18000 - 15000)$$

$$= 3000$$

إنحراف سعر = كمية فعلية (سعر فعلى - سعر مخطط)

$$= 18000 (1 - 1.20)$$

$$= 3600$$

التحقق من النتيجة:

$$\text{إنحراف كمية} = 3000$$

$$\text{إنحراف سعر} = 3600$$

$$= 6600$$

وهو مساوى لإنحراف التكلفة

ثاني عشر : قرارات فحص الإنحرافات

توجه الإنحرافات السابق مناقشتها سابقاً نظر المديرين إلى وجود إختلافات على المعايير او الموازنات المحددة مقدماً للأداء. ولا يعتبر العلم بوجود إنحراف غاية في حد ذاته بل هو وسيلة للإنذار المبكر عن وجود مشاكل محتملة أو فرص ضائعة. ولذلك وحتى تكتمل صورة المدخل المحاسبي في تقييم الأداء (بداية من وضع معايير وموازنات للأداء ثم حصر نتائج التنفيذ الفعلي ومقارنتها بالمعايير والموازنات المحددة مقدماً لتحديد الإنحرافات ثم تحليلها لمعرفة أسبابها) نناقش في هذا القسم ما يجب عمله بعد تحليل الإنحرافات.

فعندما يتسلم المدير المعين تقريراً عن الإنحرافات يشتمل على عدد كبير ومتنوع من الإنحرافات فلن يجد من الوقت والمجهود لمتابعة ومعرفة أسباب كل الإنحرافات. فيتطلب معرفة أسباب الإنحرافات إجراء فحص إضافي. وقد يكون هذا الفحص في بعض الأحيان بسيطاً لا يتطلب أكثر من الإستفسار من الشخص المسئول عن الإنحراف، مثل سؤال العامل عن ما حدث للآلة التي يعمل عليها، كما يمكن في أحيان أخرى أن يكون هذا الفحص معقد للغاية يتطلب إيقاف خط الإنتاج بكامله حتى يتم فحصه من خبراء متخصصين. وبالتالي ستكون عملية الفحص الإضافي لأسباب الإنحرافات مكلفة وتحتاج إلى بذل الوقت والمجهود.

وبذلك يصبح السؤال هو: ما هو الإنحراف الذي يجب فحصه؟ وكيف سيحدد المديرون الإنحرافات التي تتطلب إجراءات تصحيحية؟ ولن يصل المدير المعين إلى الإجابة الصحيحة على هذه الاسئلة إلا إذا كان على دراية كافية بالأسباب التي يمكن أن تؤدي إلى وجود الإنحرافات. فيمكن أن تظهر الإنحرافات نتيجة للعديد بدرجات مختلفة من التكاليف. ويجب معرفة وفهم هذه الأسباب حتى يمكن إتخاذ القرار الصحيح بخصوص إجراء أو عدم إجراء فحص إضافياً لأسباب الإنحراف.

١ مصادر الإنحراف:

توجد ستة مصادر أساسية يمكن أن تكون مسببة لظهور الإنحرافات. ويحتاج كل مصدر إلى إجراء تصحيحي خاص به، وسيكون لكل إجراء تكلفة مختلفة عن الآخر هذه المصادر هي:

1- عدم كفاءة العمليات ، فيتمثل الهدف الأساسي من إستخدام نظام التكاليف المعيارية في الإعلام عن وجود عدم الكفاءة في العمليات. فعلى سبيل المثال، توضع معايير معينة للإنتاج تسمح بوجود عادم طبيعي. ووقت ضائع طبيعي، ووحدات تآلف طبيعي. وبالتالي يمكن أن تظهر إنحرافات عن هذه المعايير بسبب تجاوز عمليات التشغيل الفعلية للحدود المسموح بها للعادم والوقت الضائع والوحدات التالفة ويتطلب إصلاح هذا المصدر للإنحراف أن نعرف أولاً سبب عدم الكفاءة في الأداء ثم نحاول معالجة السبب والتخلص منه بقدر الامكان.

ويلاحظ هنا ضرورة فحص إنحرافات كفاءة العمليات سواء كانت ملائمة أو غير ملائمة فقد يؤدي فحص مصادر الإنحراف الملائم إلى إكتشاف تساهل في المعايير الموضوعية، أو مواد خام منخفضة الجودة، أو عمالة أقل مهارة أو إهمال للصيانة، أو ما شابه ذلك. إذن يجب الإهتمام بالإنحرافات الملائمة أيضاً لأنه من الممكن أن يترتب عليها عواقب أسوأ من الإنحرافات غير الملائمة. فعلى سبيل المثال، قد يؤدي توفير تكاليف الصيانة الآن إلى تعطل خط

الإنتاج بكامله فيما بعد، كما قد يؤدي شراء المواد بأسعار رخيصة وجودة أقل إلى إسراف في كميات المواد المستخدمة وإلى تضییع الكثير من وقت العمال.

2- معايير غير مناسبة : تستهلك عملية وضع المعايير الكثير من الوقت والتكلفة وخصوصاً مع تطور وتعقد العمليات الإنتاجية في الوقت الحاضر، بالإضافة إلى سرعة التطور في التقنية المتاح للإنتاج. لذلك يمكن أن تؤدي هذه التطورات السريعة إلى أن تصبح المعايير الموضوعية سابقاً متقدمة وغير مناسبة. كما يمكن أن تكون المعايير متشددة لاعطاء الحافز للعمال على بذل مجهود أكبر لتحقيق المعيار. من ناحية أخرى، يمكن أن يكون هناك خطأ في المعيار يجعله سهل التحقيق فمثلاً، إهمال اثر التعليم عند وضع معايير الزمن اللازم للإنتاج قد يؤدي إلى معيار يمكن تحقيقه بسهولة ويؤدي إلى ظهور إنحرافات ملائمة مضللة. كل هذه الحالات تتطلب إعادة النظر في المعايير الموضوعية من فترة إلى أخرى حتى تكون مناسبة في ظل الظروف المحيطة وبالتالي القضاء على مصدر من مصادر ظهور الإنحرافات.

3- خطأ في قياس النتائج الفعلية : قد تختلف المقادير التي تم تسجيلها للأداء الفعلي عن المقادير الفعلية لهذا الأداء. فقد يكون هناك خطأ في حصر عدد وحدات المخزون آخر الفترة مما يؤدي إلى خطأ في قياس التكلفة الكلية. كما يكون هناك أخطاء في التصنيف المحاسبي مثل تسجيل الاجور غير المباشرة على انها مباشرة او العكس . ويحدث الخطأ في القياس أيضاً عندما يوجد خطأ في التوجيه المحاسبي مثل معاملة مصروف راسمالي على انه مصروف ايرادي او العكس ويتطلب اصلاح مثل هذه الأخطاء ضرورة العناية بالمستندات الاصلية وبالذورة المستندية التي يتم من خلالها حصر النتائج الفعلية. بالإضافة إلى تنشيط المراجعة الداخلية المستمرة للعمليات المالية.

4- تعارض الأهداف: قد لا تتفق أهداف المدير المسئول عن مركز مسئولية معين مع أهداف مراكز أخرى أو الأهداف العامة للشركة ككل. فمثلاً، ترى الإدارة العليا في احد الشركات الاحتفاظ بادنئ حد ممكن من المخزون نظراً لضيق المساحة المخصصة للتخزين ولتوفير تكلفة التخزين. ولكن مدير المشتريات يرغب في الشراء بكميات كبيرة لتحقيق سعر فعلي اقل من السعر المعياري. فاذا قام مدير المشتريات بالشراء بكميات كبيرة لتحقيق إنحراف ملائم في سعر البيع، سيترتب على ذلك إنحراف غير ملائم في تكلفة التخزين يفوق قيمة الإنحراف الملائم في سعر البيع. ولاشك ان اصلاح هذا المصدر للإنحرافات يتطلب تعليمات مشددة بالالتزام الحرفي بالسياسة العامة حتى ولو تعارضت مع أهداف الأقسام، بالإضافة إلى وضع حدود معينة لتفويض السلطة ومازاد عن ذلك يجب الرجوع إلى الإدارة العليا للموافقة عليه.

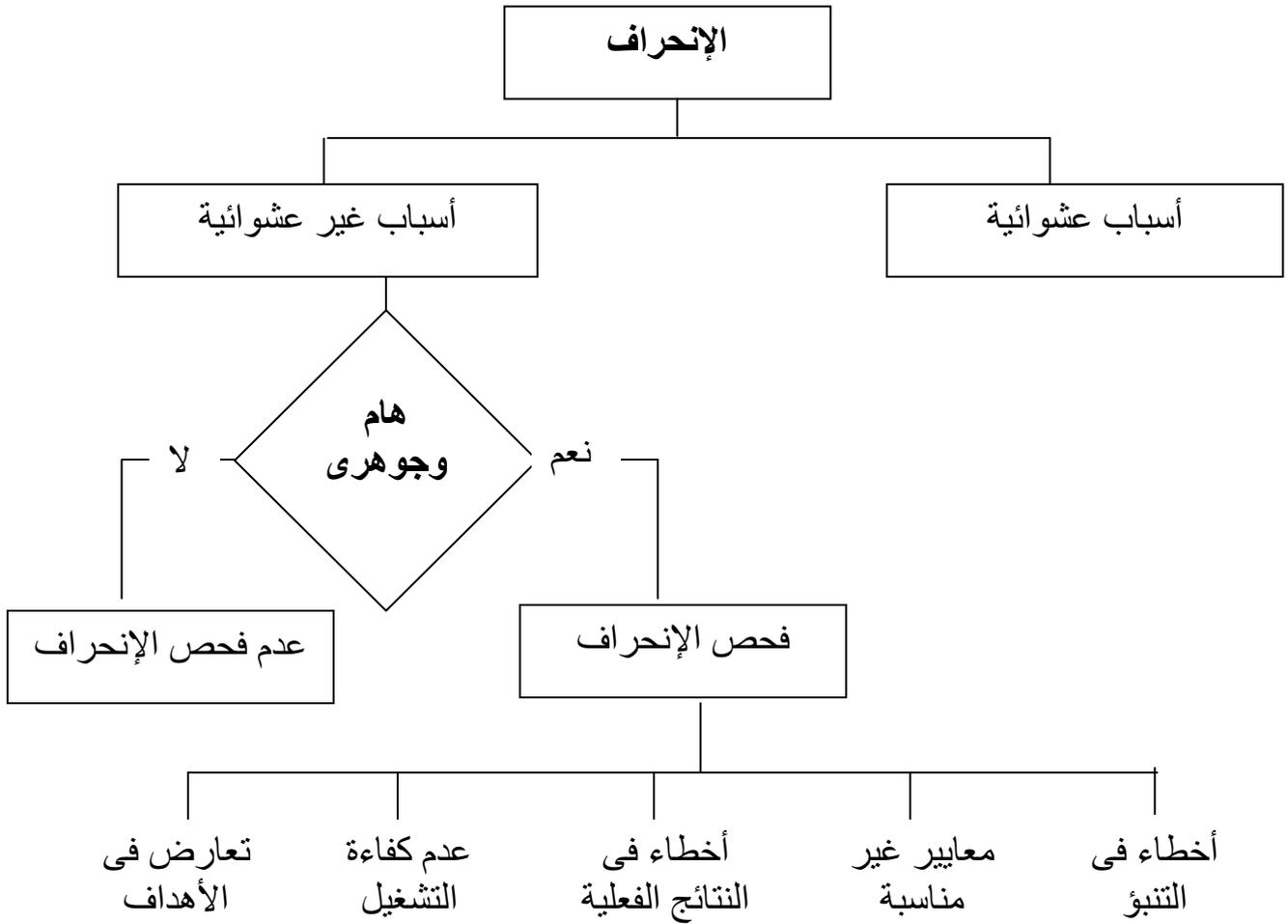
5- أخطاء في التنبؤ: يقوم التخطيط على التنبؤ بما يتوقع ان يكون عليه المستقبل من حيث التكاليف، واسعار البيع، والطلب على المنتج.. الخ. وبطبيعة الحال سيكون هناك إختلاف بين القيم الفعلية والقيم المتنبأ بها يطلق عليه خطأ التنبؤ. ويتطلب التقليل من اثار هذا المصدر للإنحراف ضرورة اعتماد عملية التنبؤ على بيانات دقيقة من مصادر موثوق بها بالإضافة إلى إعادة النظر في النموذج المستخدم في التنبؤ من وقت لآخر .

6- تقلبات عشوائية في كفاءة العمليات: يضع نظام التكاليف المعيار في صورة رقم محدد. ونادرا ما تتفوق النتيجة الفعلية تماما مع هذا الرقم على الرغم من كفاءة العمليات فمثلا، اذا كان الزمن المعياري لإنتاج الوحدة 2 ساعة ، فهذا يعني 2 ساعة في المتوسط: بمعنى انه اذا كان الزمن الفعلي يتراوح مثلا بين 50 : 1 ساعة واحدة وخمسون دقيقة) وبين 10: 2 (ساعتين وعشر دقائق) فلا يعتبر ذلك إنحرافاً عن المعيار الموضوع وإنما هو يرجع إلى طبيعة البشر والظروف المحيطة بالإنتاج. ولذلك يطلق على مثل هذا النوع من الإنحرافات اسم إنحرافات عشوائية ولا تستلزم اى إجراءات تصحيحية لان اى محاولة لاصلاحها تستلزم تغيير المنتج او نظام الإنتاج ككل بما يسبب تكاليف كبيرة تفوق اى منافع مترتبة على اصلاح هذا المصدر للإنحرافات.

يتضح مما سبق انه يمكن تصنيف الإنحرافات التي تظهر في تقرير الأداء إلى إنحرافات ترجع إلى التقلبات العشوائية في الأداء وفي عملية الإنتاج ولا يمكن التخلص منها وإنحرافات ترجع إلى أسباب غير عشوائية ويمكن التخلص منها بالقيام بالإجراء التصحيحي المناسب. وبالتالي لا تتطلب الإنحرافات العشوائية عملية فحص ومتابعة لانها متصلة في المنتج نفسه او عملية الإنتاج ولا يمكن التخلص منها الا بالتخلص من المنتج نفسه او عملية الإنتاج.

اما الإنحرافات التي ترجع إلى أسباب غير عشوائية فمنها ما هو جوهري او هام يستلزم عملية فحص والمراجعة. ولذلك عادة ما يتم اتخاذ القرار بخصوص الفحص او عدم الفحص على مرحلتين: يتم في الاولى تحديد ما اذا كان الإنحراف يرجع إلى أسباب عشوائية او أسباب غير عشوائية، ثم يتم في الثانية تحديد ما اذا كان الإنحراف الذي يرجع إلى أسباب غير عشوائي يعتبر إنحراف هام وجوهري، وبالتالي يجب الفحص، او إنحراف غير هام او غير جوهري، وبالتالي لا يتم الفحص ويتضمن الشكل (4) التسلسل المنطقي لخطوات اتخاذ القرار الخاص بفحص او عدم فحص الإنحراف. وفيما يلي مناقشة للمعايير المستخدمة في هذا القرار بقليل من التفصيل.

شكل رقم (4)



٢ - قرار الفحص Decision To Investigate

توجد ثلاثة معايير يمكن إستخدامها فى إتخاذ القرار الخاص بفحص أو عدم فحص الإحرف. هذه المعايير هي :

- معيار حكمى يعتمد على حجم الإحرف

- معيار حكمى يعتمد على الدلالة الإحصائية.

- معيار حكمى يعتمد على التكلفة المتوقعة.

واضح جداً أن الخبرة المكتسبة والحكم الشخصى يلعبان دوراً أساسياً فى القرار الخاص بفحص أو عدم فحص الإحرف. وتعتبر هذه الحالة مثلاً آخر تظهر فيه إستخدام موهبة المدير ونظراته الثاقبة وحكمه الشخصى فى إتخاذ قرار معقد ومكلف مثل القرار الخاص بفحص أو عدم الفحص الإحرفات.

3- حجم الإنحراف:

يتم وفقا لهذا المعيار تحديد مبلغ معين من الجنيهاً أو نسبة معينة من التكلفة المعيارية كحد أقصى لاعتبار الإنحراف يرجع إلى أسباب عشوائية ولا يجب فحصه. أما إذا زادت قيمة الإنحراف أو نسبته عن القيمة أو النسبة المحددة كحد أقصى فيعتبر الإنحراف هام وجوهري ويرجع إلى أسباب غير عشوائية تستدعي فحص الإنحراف لمعرفة هذه الأسباب. فعلى سبيل المثال يمكن بناء على الحكم الشخصي والخبرة السابقة تحديد مبلغ 300 جنية، مثلاً، كحد أقصى للإنحراف العشوائي أو تحديد نسبة 2% من التكلفة المعيارية كحد أقصى يعتبر بعده الإنحراف غير عشوائي ويجب فحصه. ويمكن استخدام القيمة المطلقة بمفردها أو النسبة بمفردها، إلا أنه يفضل في الممارسة العملية استخدام المقياسين معا لتجنب الفحص غير المجدي للإنحراف. فمثلاً إذا كانت التكلفة المعيارية 100 جنية وكان الإنحراف غير ملائم 20 جنية لا يعتبر مبلغ كبير يستدعي فحص الإنحراف. لذلك عادة ما تفضل الشركات فحص أى إنحراف يزيد عن مبلغ معين أو نسبة معينة أيهما أكثر. فمثلاً يتم فحص أى إنحراف تزيد قيمته عن 300 جنية أو 20% أيهما أكثر. في هذه الحالة تجرى مقارنة بين مبلغ 300 جنية وبين 20% من التكلفة المعيارية. فإذا كان مبلغ 300 جنية أكبر من ما يعادل 20% من التكلفة فسيكون مبلغ 300 جنية هو المقياس، أما إذا كان مبلغ 300 جنية أقل من ما يعادل 20% من التكلفة فستكون 20% هي المقياس. ولتوضيح هذه النقطة افترض الحالات الآتية:

1- التكلفة المعيارية 1000 جنية والإنحراف 150 جنية: 20% من التكلفة = 200 جنية أي أقل من 300 جنية إذن 300 جنية ستكون المقياس وحيث ان الإنحراف 150 جنية أي أقل من 300 جنية فلا يجرى فحص للإنحراف.

2- التكلفة المعيارية 5000 جنية والإنحراف 200 جنية: 2% من التكلفة

= 100 جنية أي أقل من 300 ، إذن 300 جنية ستكون هي المقياس. وحيث ان الإنحراف 200 جنية أي أقل من 300 جنية فلا يجرى فحص الإنحراف.

3- التكلفة المعيارية 20000 جنية والإنحراف 350 جنية، 2% من التكلفة

= 400 جنية أي أكبر من 300 جنية إذن 400 جنية ستكون هي المقياس. وحيث ان الإنحراف 300 جنية أي أقل من 400 فلا يجرى فحص الإنحراف.

4- التكلفة المعيارية 5000 جنية والإنحراف 350 جنية: 2% من التكلفة

= 100 جنية أي أقل من 300 جنية. إذن 300 جنية هي المقياس.

وحيث ان الإنحراف 350 جنية أي أكثر من 300 جنية إذن يجب إجراء الفحص.

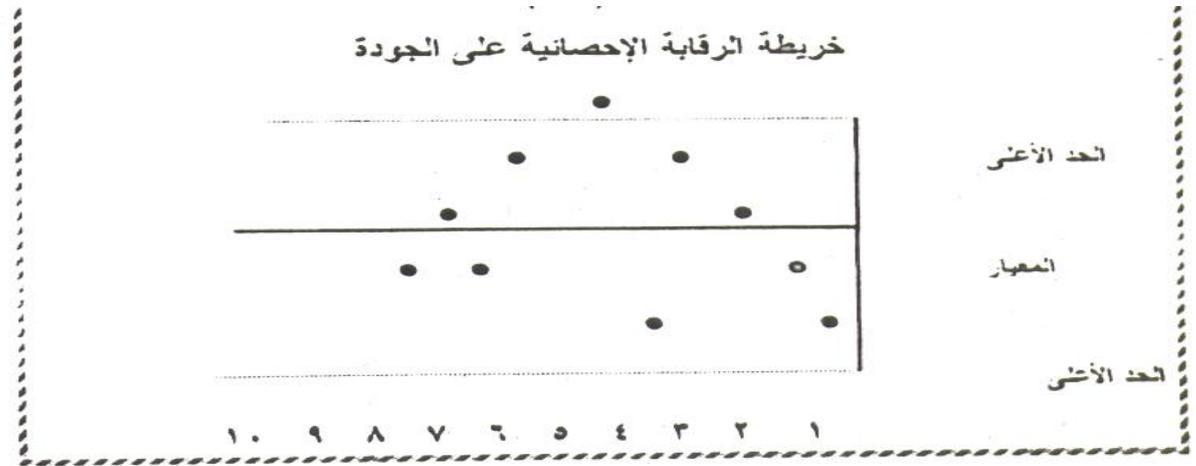
ثالث عشر : انعكاس متابعة الإنحرافات على عملية التخطيط المالي

1- الدلالة الاحصائية:

لاحظ أن الإنحرافات التي يتم تحديدها باستخدام بيانات نظام محاسبة التكاليف تقيس قيمة الاختلاف بين البيانات الفعلية عن البيانات المعيارية أو بيانات الموازنة ولكنها لا تحدد طبيعة هذا الإنحراف من حيث كونه يرجع إلى التقلبات العشوائية أو يرجع إلى عوامل غير عشوائية يمكن تصحيحها. وقد سبق الإشارة إلى أهمية الفصل بين الإنحرافات العشوائية وبين الإنحرافات غير العشوائية عند اتخاذ القرار بفحص أو عدم فحص الإنحراف. ويمكن القيام بعملية الفصل باستخدام المدخل الاحصائي المطبق بنجاح كبير في الرقابة على جودة الإنتاج.

ويقوم المدخل الاحصائي على تحديد قيمة المعيار المعين مع السماح بالتغير في قيمة هذا المعيار داخل مدى حد اعلى وحد ادنى ، ويتضمن الشكل (5) الفكرة الأساسية التي يقوم عليها المدخل الاحصائي في رقابة الجودة. وكما هو واضح من الشكل انه يتم تجميع مشاهدات العينات ثم رصد هذه المشاهدات على الخريطة. وتعتبر المشاهدات التي تقع داخل المدى مقبولة ولا تستدعي أي فحص اضافي. اما المشاهدات التي تقع خارج المدى فتعتبر غير مقبولة وتحتاج إلى إجراء فحص اضافي. لاحظ ان هذا المدخل يفيد في الإشارة إلى المشاكل المحتملة فقط ولكنه لا يشير إلى الإجراء الذي يجب اتخاذه لعلاج هذه المشاكل.

شكل رقم (5)



2- تحليل نقطة التعادل

★ يعد مستوى نشاط المؤسسة عنصرا هاما عندما ترغب في تحديد كونه محققا للأرباح أو الخسائر وحجم هذا الربح أو تلك الخسارة . في تحليلنا للربح الإجمالي تبين لنا وجود كثير من عناصر النفقات غير المباشرة هي ثابتة بغض النظر عن مستوى النشاط مثل الإيجار ، وهناك نفقات شبة ثابتة مثل الانفاق على إصلاح المعدات والتجديدات ، وتميل الي ألا تكون متأثرة بحجم ودوران رأس المال . وفي الجانب الآخر هناك نفقات تتأثر مباشرة وتستجيب لمستوى هذا الدوران وحجم النشاط (حجم المخرجات أو الناتج) مثل المواد الأولية المستخدمة في التصنيع .

★ فإذا بلغت النفقات الثابتة وشبه الثابتة 150000 جنيهاً ، لكن الإيراد الكلي هو 140000 ، فلا ندرك خسارة هذه الحالة إلا بالوقوف على حجم نفقاته المتغيرة .

★ من الواضح أن المشروع يجب أن يكسب إيرادات كافية لمواجهة نفقاته الثابتة وشبه الثابتة والمتغيرة قبل أن يتمكن من تحقيق أي ربح . ولذلك من الأهمية بمكان أن يعلم مدير المشروع أي الإيرادات التي عليه تحقيقها لتحقيق هذا الغرض ، فإذا كانت إيرادات النشاط أقل من النفقات الثابتة وشبه الثابتة والنفقات المتغيرة الكلية ، تتحقق أيضاً خسائر ، لكن إذا زاد الإيراد الكلي مستويات كل النفقات ، تتحقق أرباح .

★ إذن ما الذي يكون على المدير معرفته حتى يتجنب الخسائر ويحقق الأرباح؟ أن يحدد النقطة (ذلك المستوى) التي يجب أن يتوقف عندها النشاط (نقطة الإغلاق) = حينما يكون الإيراد الكلي = التكاليف الثابتة فقط . وأن يحدد النقطة (ذلك المستوى) التي يتوقف عندها النشاط عن تحمل الخسائر ، وبعدها يبدأ الإيراد في در الأرباح .

السؤال إذن عند أي نقطة لا يحقق النشاط أية خسائر ولا أية أرباح ؟

إنها نقطة التعادل الشهيرة .

ونقطة التعادل هي تمثيل بياني للعلاقة بين معدل الدوران والنفقات والأرباح والخسائر (إن وجدت) عند مستويات مختلفة لأنشطة المؤسسة. ومع هذا التمثيل البياني يمكن التحديد الفوري للربح التقريبي أو الخسائر التي تميل إلى أن تتحقق عند مستوى محدد من مستويات النشاط . وخريطة تحليل التعادل تظهر النفقات المتغيرة في شكل خط فهو ينطلق من نقطة الصفر ويميل وفق مستوى سعر بيع وحدة الناتج الذي يفترض ثباته بين وحدات المبيعات.

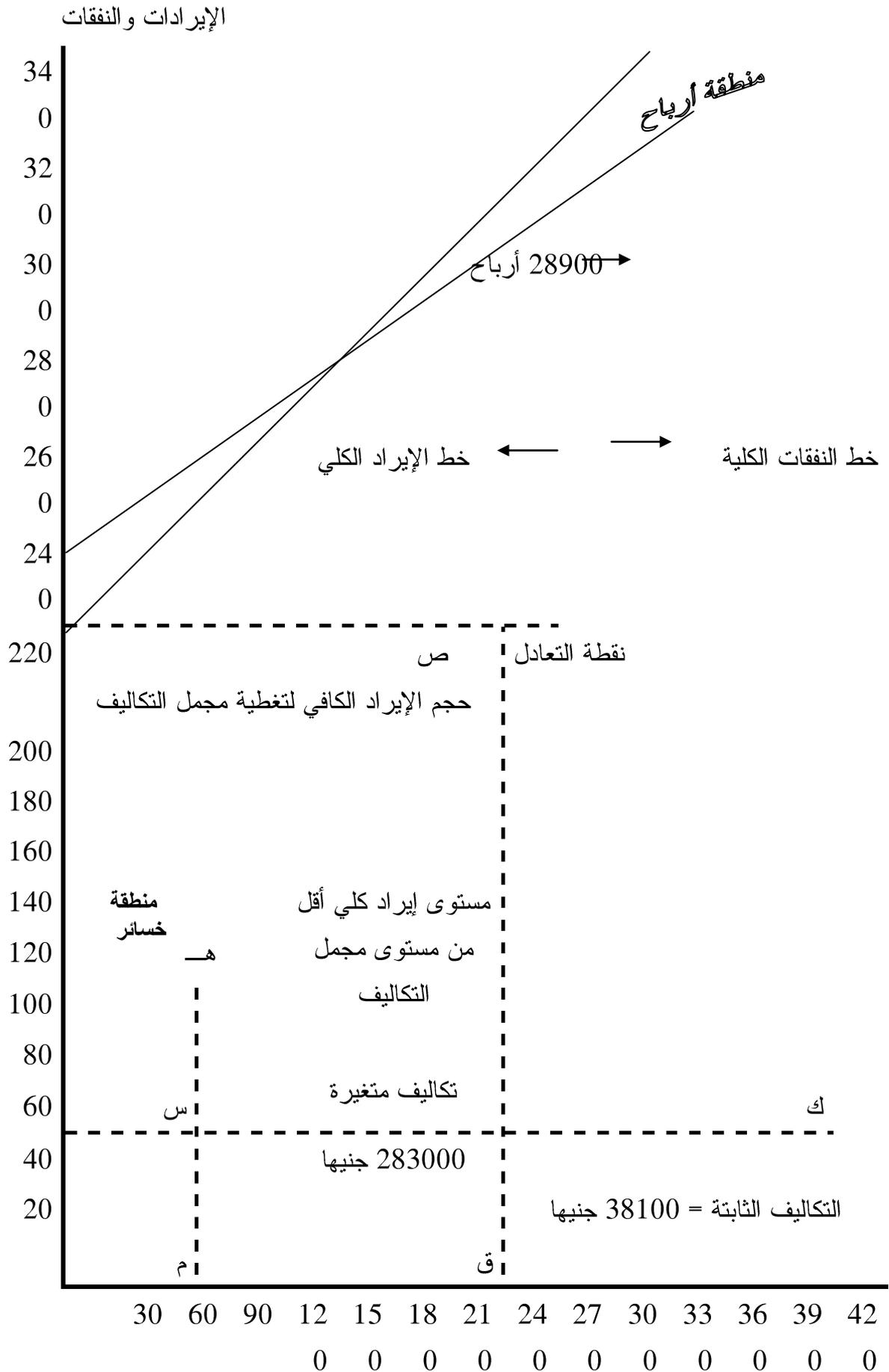
والنقطة التي عندها يتقاطع كل من : (أ) خط دخل المبيعات و (ب) خط تجميع النفقات الثابتة وشبه الثابتة والمتغيرة . هي نقطة التعادل حيث يتعادل عندها جملة الإيراد مع جملة النفقات وتكون الأرباح و/أو الخسائر معادلة للصفر . بعد هذه النقطة ستحقق الأرباح وقبلها يتحمل النشاط الخسائر كما هو موضح في الشكل التالي .

		<u>النفقات الثابتة</u>	
جملة النفقات الثابتة = 38100 جنيها	20100 جنيها	5800	الإيجار
		2700	أتعاب المحاسبين
		600	فوائد مستحقة
		1000	فوائد بنكية مدفوعة
		1500	أقساط التأمين
		1500	أتعاب مؤجرة
		1000	مصروفات المكتب
		6000	إهلاكات الأصول
		<u>النفقات شبة الثابتة</u>	
18000 جنيها		5000	عمالة غير مباشرة
		1500	إصلاحات وتجديدات
		3000	دعاية وإعلان
		1500	بريد وتليفون
		1500	متنوعات
		4000	معاشات
		1500	رحلات وتسلية
283000 جنيها		60000	عمالة مباشرة
		210000	مواد خام مباشرة
		1000	كهرباء
		10000	تكاليف تسيير مركبات
			مدفوعات لمقاولات
		2000	فرعية (للمقاولين)

رحلات وتسلية

✓ علينا أن نتذكر التغيرات التالية التي تستحضر بدورها تغيير في الأرباح تشمل:

- أي زيادة أو نقص في سعر بيع وحدة الناتج .
- أي زيادة أو نقص في النفقات الثابتة وشبه الثابتة .
- أي زيادة أو نقص في النفقات المتغيرة لكل وحدة ناتج .
- أي زيادة أو نقص في حجم الناتج أو المبيعات .



وحدات الناتج

★ خرائط التعادل التي تعد بيويماً أمام تلك التي تعد على الحاسب الآلي ، تستطيع فقط عرض آثار تغير عنصر واحد من العناصر الأربعة السابقة. وغالبا ما نطرق على هذا الأثر . فعلى سبيل المثال ، تغير سعر بيع الوحدة بالزيادة قد يدفع الي خفض الكميات المباعة ، والأثر المركب للتغيرات في عناصر عديدة يجب أن تؤخذ في الاعتبار بدلا من مراعاة تغير واحد بشكل منعزل .

★ ملاك ومديري المشروعات ينصحون بشدة دراسة البرنامج الأكاديمي رفيع المستوى المسمى المحاسبة في عالم الأعمال والإدارة ، حيث التفاصيل الكاملة والذي يمكن أن يرسل لك عند طلبك له .

* من الرسم البياني تلاحظ الآتي :

جملة النفقات = التكاليف الثابتة + شبه الثابتة + التكاليف المتغيرة

$$= 38100 + 283000 = 321100 \text{ جنيها}$$

★ لو أنتج المشروع الكمية (م) فقط فتكون الإيرادات الكلية هي المستوى (س) بينما النفقات الكلية هي (هـ) ، أي تكون هناك خسائر بالمستوى (هـ س) ولأن المشروع عند (س) يحقق إيرادا فقط معادلا للنفقات الثابتة وشبه الثابتة ، فتكون الخسائر هي النفقات المتغيرة التي يتحملها النشاط عن توفير الكمية (م) . ولذلك تكون (س) هي نقطة إغلاق النشاط والإنسحاب من السوق .

★ تتجه الخسائر الي التناقص كلما زاد حجم الناتج فوق المستوى (م) حيث يتمكن الإيراد من تغطية النفقات المتغيرة رويداً رويداً .

★ نعبر عن النفقات الثابتة وشبه الثابتة بخط مستقيم موازي للمحور الأفقي ، مثل الخط (ك) لأنها لا ترتبط بالإنتاج ، ويتجه نصيب الوحدة من هذه النفقات إلى التناقص بمعدل سريع جدا كلما زادت الوحدات المنتجة.

★ مستوى الناتج (ق) هو الذي يتحقق معه إيرادا كافيا بالكاد لتغطية النفقات الكلية وهو الذي تتحدد عنده نقطة التعادل (ص) حيث يكون الإيراد الكلي = النفقات الكلية .

★ الإنتاج بعد المستوى (ق) يحقق أرباحاً صافية للنشاط .

لاحظ أننا عبرنا عن اتجاه النفقات الكلية بخط مستقيم وجاء ذلك فقط لغرض التبسيط ، لكن الواقع أعقد من ذلك ، فالواقع أن الأرباح تبلغ مستواها المثالي عند مستوى محدد من الناتج ، وأي إنتاج بعد هذا الإنتاج المثالي يستنفذ الوفورات الإقتصادية ، ويحمل النشاط بأعباء ونفقات أعلى من الإيرادات ، وتتحقق نقطة تعادل جديدة عند نطاق إنتاج أكبر .. وهكذا .

ملخص النسب المستخدمة في مجال التحليل المالي

الهدف	نموذج قياس النسبة	مسمي النسبة	مجال الاستخدام
قياس مدى كفاية مجموعة الأصول المتداولة في الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل.	$\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$	(أ) نسبة التداول	أولاً: تحليل السيولة:
قياس مقدرة المنشأة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل ، وذلك دون الإضرار إلي بيع أى أصل من الأصول التي يصعب بيعها دون التعرض لخسارة.	$\frac{\text{الأصول المتداولة-الأصول صعبة التحويل إلي نقدية}}{\text{الخصوم المتداولة}}$	(ب) نسبة السيولة السريعة	
قياس درجة كفاية أكثر الأصول سيولة وهي النقدية لسداد الإلتزامات قصيرة الأجل	$\frac{\text{متوسط النقدية}}{\text{الخصوم المتداولة}}$	(ج) نسبة النقدية	
قياس الجزء المتبقي من الأصول المتداولة بعد سداد الإلتزامات الجارية الذي يمكن للمنشأة استخدامه في عملياتها التشغيلية	$\frac{\text{صافي رأس المال العامل}}{\text{الخصوم المتداولة}}$	(د) نسبة صافي رأس المال العامل الي الأصول المتداولة	
قياس الجزء من الأصول المتداولة الذي يمثل خط الدفاع الأول لسداد الإلتزامات الجارية .	$\frac{\text{الأصول السائلة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$	(هـ) نسبة الأصول السائلة إلي الأصول المتداولة	
قياس مدى كفاءة الإدارة في استخدام الأصول المتداولة في تحقيق	$\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول المتداولة}}$	(أ) معدل دوران الأصول	ثانياً: تحليل النشاط:

المبيعات.		المتداولة	
قياس حجم الإستثمار في المدينين ، وهو ما يعكس مدى ملائمة سياسة التحصيل.	صافي المبيعات الآجلة _____ متوسط المدينين خلال العام	(ب) معدل دوران المدينين	
قياس متوسط القدرة الزمنية التي تنقضي بين لحظة إتمام المبيعات الآجلة ولحظة تحصيل قيمتها.	إجمالي المدينين _____ متوسط المخزون الآجلة اليومية	(ج) معدل دوران المخزون	
قياس مدى ملائمة حجم الإستثمار في المخزون خلال الفترة من تاريخ شراء أو إنتاج المخزون وحتى تاريخ بيعه.	صافي المبيعات _____ متوسط المخزون خلال العام	(د) نسبة صافي رأس المال العامل الي الأصول المتداولة	
قياس مدى كفاءة الإدارة في استخدام الأصول الثابتة في تحقيق المبيعات.	صافي المبيعات _____ متوسط صافي الأصول الثابتة خلال العام	(هـ) معدل دوران الأصول الثابتة	
قياس مدى كفاءة الإدارة في استخدام الأصول المملوكة للشركة في تحقيق المبيعات.	صافي المبيعات _____ مجموع الأصول	(د) معدل دوران الأصول	
قياس كفاءة الإدارة في التعامل مع العناصر التكاليف التي ترتبط بتكلفة البضاعة المباعة.	مجموع الربح _____ صافي المبيعات	مجموعة الربح إلي المبيعات (أ) حافة مجمول الربح	ثالثاً: تحليل الربحية:
قياس كفاءة الإدارة في التعامل مع عناصر التكاليف التي ترتبط	صافي ربح العمليات _____×100% صافي المبيعات	(ب) حافة ربح العمليات	

بالعمليات ، وليس بتكلفة البضاعة فقط.			
قياس كفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح الصافية المتولدة من المبيعات.	صافي ربح العمليات $\%100 \times \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{صافي ربح العمليات}}$	(ج) حافة صافي الربح	
قياس مقدرة الإدارة على توليد أرباح من مجموع الأصول التي تشترك في العمليات الإنتاجية.	صافي ربح العمليات $\%100 \times \frac{\text{مجموع الاصول المشتركة في العمليات}}{\text{صافي ربح العمليات}}$	مجموعة الربحية إلى الأموال المستثمرة (أ) نسبة القوة الإيرادية	
قياس مقدرة الإدارة على توليد أرباح من مجموع الأصول التي تشترك في العمليات الإنتاجية.	صافي الربح بعد الضريبة $\%100 \times \frac{\text{مجموع الاصول}}{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}$	(ب) نسبة صافي الربح إلى مجموع الأصول	
قياس العائد على الأموال المستثمرة بواسطة الملاك.	صافي الربح بعد الضريبة $\%100 \times \frac{\text{مجموع الملكية}}{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}$	(ج) معدل العائد على حقوق الملكية	
قياس ربح السهم الواحد.	صافي الربح - التوزيعات على الأسهم الممتازة $\frac{\text{صافي الربح - التوزيعات على الأسهم الممتازة}}{\text{الأسهل العادية المصدرة}}$	(د) ربحية السهم	رابعاً: تحليل الإقتراض:
قياس ربحية السهم بالمقارنة بقيمته السوقية.	القيمة السوقية للسهم $\frac{\text{القيمة السوقية للسهم}}{\text{ربحية السهم}}$	(هـ) معدل سعر السهم الربحية	
قياس نسبة الأرباح التي تقرر توزيعها من صافي أرباح العام.	توزيعات أرباح الاسهم $\%100 \times \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{توزيعات أرباح الاسهم}}$	(و) نسبة التوزيعات	
قياس إمكانية تمويل النمو والتوسع داخلياً.	صافي الربح بعد الضريبة - الأرباح الموزعة $\%100 \times \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{صافي الربح بعد الضريبة - الأرباح الموزعة}}$	(ز) نسبة الأرباح المحجوزة	
قياس التمويل المقدم	مجموع القروض	(أ) نسبة	

المشروع بواسطة أموال الغير.	$100\% \times \frac{\text{مجموع الاصول}}{\text{القروض إلي مجموع الأصول}}$	القروض إلي مجموع الأصول	
قياس مدى إعتتماد الإدارة على أموال الغير في تمويل احتياجاتها.	$100\% \times \frac{\text{مجموع القروض}}{\text{مجموع حقوق الملكية}}$	(ب) نسبة القروض إلي حقوق الملكية	
قياس نسبة الموارد المالية طويلة الأجل التي تم الحصول عليها من الغير.	$100\% \times \frac{\text{القروض طويلة الأجل}}{\text{مجموع هيكل رأس المال}}$	(ج) نسبة هيكل رأس المال	خامساً: نسب التغطية:
قياس المدي الذي يمكن أن تتخفف به الأرباح ب دون إحداث مشاكل مالية للمشروع بسبب عدم المقدرة على سداد الفوائد السنوية.	$\frac{\text{صافي الربح قبل الفوائد والضريبة}}{\text{الفوائد}}$	(أ) معدل تغطية الفوائد	
قياس قدرة المنشأة على سداد كافة أعبائها الثابتة.	$\frac{\text{صافي الربح قبل الضريبة + الأعباء الثابتة}}{\text{مجموع الأعباء الثابتة}}$	(ب) معدل تغطية الأعباء الثابتة	
قياس ما يتسلمه حامل السهم مقابل السهم الواحد وفقاً لما هو مسجل بالدفاتر.	$\frac{\text{مجموع حقوق الملكية}}{\text{متوسط عدد الاسهم}}$	(ج) القيمة الدفترية للسهم	

حالة عملية

فيما يلي قائمة الدخل المقارنة لإحدى الشركات عن السنة المالية المنتهية في 2006/6/30 (بالألف جنيه).

السنة المالية المنتهية في

2006/6/30

2005/6/30

3800

4560

المبيعات

2660

2793

تكلفة المبيعات

1140	1767	مجمل ربح المبيعات
115	138	مصروفات البيع والتوزيع
76	80	المصروفات الإدارية
191	218	جملة المصروفات
949	1549	أرباح النشاط الجاري
6	51	إيرادات غير عادية
955	1600	الأرباح قبل الضرائب
382	640	الضرائب
573	960	صافي الدخل

والمطلوب:

إجراء التحليل الأفقي على أساس هذه البيانات والتعليق على النتائج التي تحصل عليها.

شركة

التحليل الأفقي لقائمة الدخل

عن السنة المالية المنتهية يكون 2006/6/30

بالألف جنيه

النسبة المئوية للتغير	قيمة التغير	2005/6/30	2006/6/30	
%200+	760	3800	4560	المبيعات
%5+	133	2660	2793	تكلفة المبيعات
%55+	627	1140	1767	مجمل ربح المبيعات
%20+	23	115	138	مصروفات البيع والتوزيع
%5.30+	4	76	80	المصروفات الإدارية

أرباح النشاط الجاري	1549	949	600	+63.20%
إيرادات غير عادية	51	6	45	
الأرباح قبل الضرائب	1600	955	645	+67.50%
الضرائب	640	382	258	
صافي الدخل	960	573	387	+67.50%

التعليق على النتائج:

- يُعتبر ارتفاع تكلفة المبيعات بمعدل (5%) فقط مقابل زيادة قيمة المبيعات الإجمالية بمعدل (19.6%) مؤشراً على ارتفاع مستوى الكفاءة الإنتاجية وتحسن إقتصاديات التشغيل للإفادة من المصروفات الصناعية الثابتة.
- من الواضح أن زيادة مجمل الربح المبيعات بمعدل (55%) كان نتيجة مباشرة للعوامل المشار إليها فيما تقدم.
- تتناسب زيادة مصروفات البيع والتوزيع بمعدل (20%) مع زيادة قيمة المبيعات الإجمالية (19.6%)، غير أنه يجب تحليل هذه المصروفات إلى مجموعتين: متغيرة وثابتة حتى يمكن تحديد مقدار التغير في المجموعة الأولى.
- يلاحظ أن قيمة الإيرادات غير العادية قد ارتفعت بصورة ملحوظة من (6000) جنيه في السنة الأولى إلى (51000) جنيه في السنة الثانية، وبالتالي فإنه يتعذر الاعتماد على النسبة المئوية للتغير بسبب ضآلة قيمة هذه الإيرادات في سنة الأساس.
- ترجع زيادة أرباح النشاط الجاري بمعدل (63.2%) في السنة الثانية إلى مجموعة من العوامل المترابطة وهي انخفاض تكلفة المبيعات بصورة ملحوظة، وتعادل الزيادة في مصروفات البيع والتوزيع مع الزيادة في قيمة المبيعات الإجمالية، مع زيادة المصروفات الإدارية بمعدل صغير نسبياً. وقد أسهمت زيادة الإيرادات غير العادية في زيادة الأرباح قبل الضرائب وارتفاع معدلها. وتمثل زيادة "صافي الدخل" محصلة التغير في كلفة النتائج التي سبقت الإشارة إليها.

المراجع

- الإعداد : دكتور وائل أحمد محمد البلقاسى - خبير تدريب فى مجال المحاسبة والتمويل والتسويق والعلوم المصرفية
- وبمشاركة مشروع تطوير مياه الشرب والصرف الصحي IWSP
- وتم دعم المادة العلمية بحالات عملية من خلال مشاركة السادة :-
- محاسبة / ألفت إبراهيم جمعة علي شركة مياه الشرب والصرف الصحي بالبحيرة
- محاسب / أحمد محمود عبد الحليم محمد شركة مياه الإسكندرية



للاقتراحات والشكاوى قم بمسح الصورة (QR)

